

ينظر هذا التقرير
للأوضاع السياسية في
إفريقيا في العام ٢٠١٤م ،
تحسنا وسوءا من خلال

عدد من المؤشرات تفحص على التتابع أدناه:

- ١- الانقلابات العسكرية.
- ٢- حماية الحريات العامة.
- ٣- مشاركة الأحزاب السياسية.
- ٤- الشفافية.
- ٥- حقوق المواطنة
- ٦- تعمق المشروعية ووهنها.
- ٧- سيادة حكم القانون الفصل بين السلطات
- ٨- تغلغل الساسة .
- ٩- التداول الدوري للسلطة
- ١٠- اكتساب الدول الإفريقية ومواطنيها للإحساس بالهوية.
- ١١- الرقابة العامة.
- ١٢- المحاسبية .
- ١٣- احترام الثقافات المحلية
- ١٤- المؤسسية.

ينظر التقرير في علاقة الحكم الرشيد بالدولة الإفريقية . ويقتضي ذلك التعرف علي مشروطيات الحكم الرشيد وعناصره ومستويات. وتندرج مستويات الحكم الرشيد من الدولة الراشدة ، إلى الدولة الشمولية، ثم الظالمة ، وأخيرا الدولة الفاشلة التي تستند إلى منطق القوة مع مواطنيها . وتمثل نشأة مفهوم الحكم الرشيد تطورا في الفكر السياسي الإنساني ، فرضته مشروطيات التعامل مع الصناديق والبنوك الدولية التي تفكر في استرداد ديونها من خلال معرفة أهلية الدول المستدينة في

المحور الأول: القضايا السياسية في إفريقيا

الاستفادة من الديون في التنمية، وأن القروض التي تقدم إليها تذهب لمصلحة الشعوب، لا لحيوب الأفراد

من الطبقة الحاكمة ، فبدأت هذه المشروطيات بالنزاهة المالية والإدارية ، وانتهت بالحريات والمشاركة والديمقراطية . وتعاني الدول الإفريقية عامة من الأزمات السياسية التي نتجت جراء عدم النضج السياسي؛ الأمر الذي فوت على إفريقيا فرص التنمية الاقتصادية ، وانحدرت بعض الصراعات السياسية المسلحة بين مكوناتها إلى بلوغ بعضها مرحلة الفشل ، وتقدم الصومال نموذجا للدولة الفاشلة في إفريقيا ، على الرغم من توافر مهيئات الدولة القطرية مثل وحدة الأصول العرقية والدينية ولغة التخاطب اليومي والثقافة.

تقع مباحث الدولة الفاشلة والحكم الرشيد ضمن مباحث التنمية السياسية، وتسعى التنمية السياسية جملة لرفع الوعي بين الساسة والمواطنين ، ليكونوا قادرين علي التعايش السلمي واقتسام السلطة والثروة في دولة ما، دونما يقودهم الاختلاف حول الحقوق والواجبات إلى الاحتراب والنزاعات المسلحة، وما يترتب على ذلك من تعطيل الإنتاج والدخول لعالم الفقر والمجاعات وانتشار الأوبئة والتدخلات الخارجية. والملاحظ أن العديد من الدول الإفريقية التي كانت تعاني في القرن العشرين من هذه الأزمات ، قد خفت حدة الاختلافات بين مكوناتها إلي الدرجة التي أفرزت تحسنا ملحوظا في استفادتها من القروض الدولية مؤثرة الاندماج في المجتمع الدولي ، على مقاومة ثقافة العولمة.

يلاحظ التقرير أن ارتباط الظلم بالحكومة ، والفشل بالدولة ، وكما يقولون فإن الخير يخص ،

مجتمعة لإحكام العلاقة بين المواطن والدولة لتفادي العنف وإطلاق المنافسة لاستثمار موارد البيئة الطبيعية واعتمارها.

الانقلابات العسكرية :

تظهر التقارير الدولية لا سيما تقرير التنمية البشرية، تحسنا في الاستقرار السياسي بدول الجنوب عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة مقارنة بوضع المنطقة العربية في العام ٢٠١٤م وبالنظر لأوضاع الدول الإفريقية على أيام الحرب الباردة بالعقدين السابع والثامن من القرن العشرين ١٩٦٠-١٩٨٠م الذي بلغت فيها وتيرة الانقلابات العسكرية نسبة تفوق العشرين بالمائة من أقطارها سنويا، وذلك لتزايد حمي الاستقطاب السوفيتي الأمريكي، إلا أنها تناقصت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين و ذلك بعد حلول القطبية الأحادية محل الثنائية القطبية ، ولكن من ناحية أخرى ازدادت وتيرة النزاعات المسلحة داخل القطر الواحد ، على نحو ما جرى في السودان (قبل انفصال الجنوب) من حروب انيانيا (١) وانيانيا (٢) وحرب بيافرا، وحرب جنوب تشاد وجنوب موريتانيا والحرب الإثيوبية الإريترية والكنغو ورواندا وبورندي وقد خفت حدة النزاعات المسلحة بعد انفصال الدول الوليدة خاصة بين العامين (٢٠١٠-٢٠١٤).

وفيما يلي نماذج للانقلابات العسكرية التي وقعت في إفريقيا بالعقدين السادس والسابع من القرن العشرين للاستدلال على التحسن في موقف القارة في الاستقرار السياسي، حيث شهدت بنين وحدها ست انقلابات متتالية خلال العقد السادس ..

١- سوبرو أبشي تدخل عسكريا لحكم بلاده بنين بين عام ١٩٦٤م وحكم حتى عام ١٩٦٥م.

والشر يعم . فالدولة هي جماعة المواطنين الذين يشغلون إقليما جغرافيا محدد المعالم، تقوم عليه حكومة (نظام سياسي) له حق الطاعة والولاء من قبل المتساكنين وحق الاعتراف بالسيادة من قبل المجتمع الدولي. أما الحكومة فهي النظام السياسي الذي يتكون من رئيس ومشرعين ومنفذين وقضاة ودوائر مختصة. فالحكومة تصنع الرشد ولكن لا تستطيع أن تصنع الظلم ، إذا رفضته المجموعات الأخرى المكونة للدولة مثل الشعب والمعارضة والمجتمع المدني، إذ يمكن أن يضعوه تحت دائرة الضوء ويحدثوا ثورة.

لاحظ علماء التنمية السياسية أن هنالك مبادئ عامة للحكم الرشيد يؤدي تجاوزها للفشل السياسي ، ويؤدي الالتزام بها للاستقرار السياسي والتنمية. وقد لازمت هذه المبادئ أو المطالبات نشأة الدولة القومية وتعمل هذه المبادئ مجتمعة على مصادرة العنف وفرض المساواة بين سكان الدولة القومية من خلال مبدأ المواطنة وتساوي الفرص للحصول على منافع الاجتماع السياسي ، وترسيخ المسؤولية الاجتماعية عن طريق الواجبات التي يفرضها الاجتماع السياسي .

تبرز الحريات ، والمشاركة السياسية ، والمواطنة، والهوية ، وسيادة حكم القانون، والعدالة، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات ، باعتبارها عناصر ابتدائية من عناصر الحكم الرشيد . كما أن عناصر: المؤسسية، والشفافية ، والنزاهة ، والرقابة والمحاسبة عناصر لا غنى عنها ، فهي مطلوبات أولية للحكومة والحكم الرشيد . بينما تبقى مطلوبات المشروعية ، والتغلغل ، والتنمية ، والتداول السلمي للسلطة ، مؤشرات أساسية من مؤشرات الحكومات الراشدة ، وتعمل هذه الحواكم

- ١٥- ماريان نجيبو أبي جاء إلي حكم الكونغو أثر انقلاب عسكري في عام ١٩٦٨م حتى عام ١٩٧٧م .
- ١٦- أوبيانغ ساساوجو حكم غينيا الاستوائية إثر انقلاب عسكري وقع عام ١٩٧٩م .
- ١٧- أمان عنوم قام بانقلاب عسكري في إثيوبيا عام ١٩٧٤م .
- ١٨- جين ميوبا جاء رئيسا للجابون عام ١٩٦٤م .
- ١٩- جوزيف انكرا قاد انقلابا عسكريا لحكم غانا عام ١٩٦٦م حتى عام ١٩٦٩م .
- ٢٠- احناينوس اتشميونغ قاد انقلابا عسكريا لحكم غانا عام ١٩٧٢م وبقي في الحكم حتى عام ١٩٧٨م .
- ٢١- جيري رولنجز قاد انقلابا عسكريا في غانا عام ١٩٨١م .
- ٢٢- موسي تراوري حكم مالي إثر انقلاب عسكري عام ١٩٦٨م وظل حاكما حتى عام ١٩٩١م .
- ٢٣- ولد محمد سالك حكم موريتانيا رئيسا لها بانقلاب عسكري عام ١٩٧٨م حتى عام ١٩٧٩م .
- ٢٤- سيني كونتي حكم جمهورية النيجر إثر انقلاب عسكري عام ١٩٩٦م
- ٢٥- اجويا ايرونس حكم نيجيريا بانقلاب عسكري عام ١٩٦٦م .
- ٢٦- يعقوب قوون حكم نيجيريا بانقلاب عسكري بين عام ١٩٦٦م و١٩٧٥م .
- ٢٧- مرضي الله محمد قام بانقلاب عسكري عام ١٩٧٥م لحكم نيجيريا فبقي عاما واحدا انتهى عام ١٩٧٦م .
- ٢- كريستوف سوحلو أتي لحكم بنين بانقلاب عسكري عام ١٩٦٥م وحكم حتى عام ١٩٦٧م .
- ٣- الفونس أولي حكم بلاده بنين بالقوة العسكرية من عام ١٩٦٧م إلى ١٩٦٨م .
- ٤- إيميل زينزو تدخل عن طريق الجيش ليرأس حكم بلاده بنين عام ١٩٦٨م وظل في الحكم لعام واحد ١٩٦٩م .
- ٥- بول دوسوزا ، قاد انقلابا عسكريا فحكم بنين بين عامي ١٩٦٩م و١٩٧٠م .
- ٦- ماثيو كاريكو قاد انقلابا عسكريا لحكم بلاده بنين عام ١٩٧٢م .
- ٧- ساي زيريو قاد انقلابا عسكريا عام ١٩٨٠م ليحكم بوركينافاسو استمر حتى عام ١٩٨٢م
- ٨- الملك نتاري الخامس قد انقلابا عسكريا في يوليو ١٩٦٦م ليحكم بلاده بوروندي .
- ٩- ميشيل سيكو بيرو قاد انقلابا عسكريا في بوروندي عام ١٩٦٦م استمر في الحكم حتى عام ١٩٧٦م .
- ١٠- في بوروندي قاد حسين بابتست باجارا الإلتقالب العسكري ليحكم بين عامي ١٩٧٦م و١٩٨٤م .
- ١١- جين بيدل بوكاسا حكم إفريقيا الوسطي تحت انقلاب عسكري بين عامي ١٩٦٦م و١٩٧٩م .
- ١٢- دافيد داکو رئيس جمهورية إفريقيا الوسطي حكم بانقلاب عسكري بلاده بين عامي ١٩٧٩م و١٩٨١م .
- ١٣- عبد الله عبد الرحمن ، قاد انقلابا عسكريا ليحكم جزر القمر عام ١٩٧٨م .
- ١٤- ماسيبا ديبا تدخل عسكريا (انقلاب) ليحكم الكونغو عام ١٩٦٣م وظل حتى عام ١٩٦٨م .

شهدت نيجيريا ثمانية انقلابات بين ١٩٦٦ و١٩٩٣م ، بدأ الانقلاب في يناير ١٩٦٦م - أي بعد ست سنوات من الاستقلال عن بريطانيا، بتمرد قادة اللواء جونسون اغوبي ايرونسي ، وأسفر عن مقتل رئيس الوزراء أبوبكر باليوا ، وذلك في ظل صراعات عرقية تحولت إلي حرب أهلية عام ١٩٦٧م بعد محاولة ولايات في شرق البلاد الانفصاليين (بيافرا) ، ولم تستقر الأوضاع حيث حدث انقلاب مضاد ١٩٦٩م ، وتجددت الانقلابات العسكرية في ديسمبر ١٩٧٣م باستيلاء اللواء محمد بخاري على السلطة في انقلاب أبيض ، تلاه بعد ذلك بعامين انقلاب أبيض نفذه إبراهيم بانجيدا ، ثم حدث انقلاب آخر في عام ١٩٩٣م بقيادة ساني أباشا وكان هذا آخر انقلاب قبل الدخول في مسار ديمقراطي ما يزال قائما .

ثانيا : إفريقيا الوسطى :

قاد فرانسوا بوزيزيه تمرد ضد الرئيس انج فليكس باتسيه في ١٥ مارس ٢٠٠٣م الذي كان في زيارة إلى النيجر، ولم تتمكن طائرته من الهبوط نتيجة لسيطرة قوات بوزيزيه على المطار، في عام ٢٠٠٤م. تم الاستفتاء على دستور جديد للبلاد وسط موافقة الشعب جعلت بوزيزيه يتراجع عن وعده بعدم الترشح في الانتخابات الرئاسية في ٨ مايو ٢٠٠٥م حيث فاز بوزيزيه في الانتخابات الرئاسية ليصبح رئيسا للبلاد حتى تمت الإطاحة به في انقلاب عسكري عام ٢٠١٣م بقيادة ميشيل جوديا قائد تحالف سيليكاً.

ثالثا : موريتانيا :

شهدت موريتانيا ستة انقلابات خلال ثلاثين سنة حيث بدأت سلسلة العمليات الانقلابية في يوليو ١٩٧٨م حين أطاح قائد الجيش مصطفى ولد

٢٨- جيفناغل هيبيا ريماننا جاء لحكم رواندا بانقلاب عسكري عام ١٩٧٣م وبقي فيه حتى عام ١٩٩٤م .

٢٩- اندرو جاكسون سميت حكم سيراليون بانقلاب عسكري عام ١٩٦٧م حتى عام ١٩٦٨م.

٣٠- إبراهيم عبود حكم السودان بانقلاب عسكري بين عامي ١٩٥٨م و١٩٦٤م

٣١- جعفر محمد نميري جاء بانقلاب عام ١٩٦٩م فصار رئيسا لجمهورية السودان حتى عام ١٩٨٥م .

٣٢- جانسجا اياديميا قاد انقلابا عسكريا لحكم توجو عام ١٩٦٧م .

٣٣- عيدي أمين ، ترأس الحكم في جمهورية يوغندا إثر انقلاب عام ١٩٧١م وبقي فيه حتى عام ١٩٧٩م .

٣٤- جوزيف موبتو سيسكو حكم زائير بانقلاب عسكري عام ١٩٦٥م حتى أواخر القرن العشرين .

٣٥- جابريل وانانا نتو حكم مدغشقر إثر انقلاب عسكري في عام ١٩٧٢م حتى ١٩٧٥م .

بالطبع إن هذا العدد المذكور لا يمثل الانقلابات العسكرية التي وقعت في إفريقيا بذلك الوقت، فالانقلابات العسكرية الفاشلة والتمردات العسكرية كانت تجري في هذه المرحلة على أشدها فمثلا بالسودان وقع في انقلاب هاشم العطا ١٩٧٢م وخالد حسن الكد وانقلاب حسن حسين وغيرها.

هذا وقد فصل الدكتور موسى طه (٢٠١٤) مسيرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا في بعض الدول علي النحو الآتي

أولا: نيجيريا:

تحت الإقامة الجبرية ، حيث وجهت له تهم بالفساد واستغلال المنصب ، ومن ثم حدث اتفاق بين القوى المتنازعة على إجراء انتخابات رئاسية مع منع كل من كان له منصب عسكري خلال فترة الانقلاب من الترشح ، تمكن قائد انقلاب ٢٠٠٥م من الفوز في الجولة الأولى للانتخابات التي تمت يوم ١٨ يوليو ٢٠٠٩م .

جاء هذا الانقلاب بعد صدور قرار رئاسي بإقالة رئيس الأركان وثلاثة من العسكريين البارزين بسويغات قليلة، حيث قام هؤلاء بتأسيس المجلس الأعلى للدولة برئاسة قائد الانقلاب .

رابعاً: غينيا:

بعد وفاة الرئيس لانسانا كونتيه بفترة قصيرة قام المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية بزعامة موسى داديس كامرا بالسيطرة على السلطة في البلاد في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨م ، وأعلن أنه سيتولى قيادة البلاد خلال فترة انتقالية مدتها عامان بعدها تتم الانتخابات الرئاسية . رأي موسى كامرا ان هذا الانقلاب ضروري بسبب (اليأس العميق) بسبب الفقر في البلاد ، قام هؤلاء العسكريون بتسليم السلطة للرئيس المنتخب ألفا كوندي الفائز بالانتخابات عام ٢٠١٠م ، وآخر هذه الانقلابات كان في أبريل ٢٠١٢م والذي أطاح بالرئيس المؤقت ايموندو سيريرا ورئيس وزرائه كارلوس جونيور .

خامساً : مدغشقر :

البداية كانت مع حركة المعارضة السياسية التي قادها رئيس بلدية (انتا نانا ريفو) اندريه راجولينا نحو الإطاحة بحكم الرئيس مارك رافالو مانانا في ١٧ مارس ٢٠٠٩م. في ١٧ مارس أعلن الرئيس نقل سلطة الحكم إلى مجلس عسكري وهرب من البلاد إلى جنوب إفريقيا ، في ٢١ مارس أعلن

السالك بالرئيس المختار ولد داده ، أول رئيس منتخب لموريتانيا عام ١٩٦١م، كما حدث انقلاب ثان في أبريل ١٩٧٩م ، وبعد أقل من عام وتحديداً في يناير ١٩٨٠م . حدث الانقلاب الثالث منذ استقلال البلاد عن فرنسا في عام ١٩٦٠م ، في نهاية ١٩٨٤م وقع انقلاب جديد قاده معاوية ولد الطابع الذي حكم حتى ٢٠٠٥م، قبل أن يحدث له نفس المصير . استطاع العسكر بعد انقلاب ولد محمد فال وضع موريتانيا على طريق الديمقراطية من خلال دستور جديد أقر في ٢٠٠٦م ، وجرت في العام نفسه انتخابات برلمانية وبلدية أعقبتها في العام ٢٠٠٧م انتخابات رئاسية فاز بها سيدي محمد ولد الشيخ عبدالله.

قام القائد العسكري على ولد محمد فال في ٣ أغسطس ٢٠٠٥م بالإطاحة بحكم الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطابع في انقلاب عسكري سلمي في أعقاب أزمات سياسية كبيرة بالبلاد.

تولي قائد الانقلاب السلطة في البلاد مع وعد بتسليمها لرئيس منتخب ، وهو ما تم في أبريل ٢٠٠٧م ، حيث تم تسليم السلطة للفائز في الانتخابات الرئاسية محمد ولد الشيخ عبدالله .

في ١٦ أغسطس؟ قاد الجنرال محمد ولد عبد العزيز رئيس أركان الحرس الرئاسي انقلاباً عسكرياً للإطاحة بحكم الرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبدالله .

فضل قائد الانقلاب اعتزال الحياة السياسية بعد ما قام بتسليم السلطة، لكنه عاد مجدداً ليعلن ترشحه للرئاسة عام ٢٠٠٩م ، بعد اتفاق سياسي بين القوة السياسية المتنازعة ، ورغم المعارضة الداخلية والخارجية للانقلاب إلا أن كفة المؤيدين كانت أكبر . اعتقل الرئيس المنتخب والوزير الأول ووضعاً

سعيد محمد جعفر والمرتق الفرنسي بوب دينار، وأسقط أول رئيس للبلاد منذ استقلالها عن فرنسا في العام نفسه وهو أحمد عبدالله .

ثامنا : غينيا بيساو :

قام الجيش باعتقال رئيس الوزراء السابق والفائز بالمركز الأول في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية كارلوس غومينو في ١٢ ابريل ٢٠١٢م ، تلك الانتخابات التي نظمت في أعقاب وفاة الرئيس السابق مالم بكاي . قام الجيش أيضا بالسيطرة على المقر الرئيسي للحزب الحاكم والإذاعة الرسمية بعد وساطات إفريقية قام الجيش بتسليم السلطة لرئيس البرلمان بغرض قيادة البلاد في الفترة الانتقالية، كما قام الجيش بالإفراج عن كارلوس غومين .

تاسعا: مالي:

بعد تمرد عسكري من مجموعة من العسكريين الماليين ، قاموا بالاستيلاء على القصر الجمهوري في العاصمة باماكو في ٢٢ مارس ٢٠١٢م ، وحاصروا الرئيس وعائلته كما اعتقلوا عدداً من الوزراء، هذا الانقلاب جاء على خلفية عدم استجابة الحكومة لمطالب زملاء هؤلاء العسكريين بتسليحهم في مواجهة المتمردين الطوارق في شمال مالي، وتعرضهم لهزائم متكررة نتيجة لذلك احتج الآلاف من الماليين في شوارع العاصمة منددين بسلطة الانقلاب ومطالبين بعودة النظام الديمقراطي رغم وعود قادة الانقلاب بنيتهم إعادة السلطة لحكومة مدنية.

عاشرا: غانا:

شهدت غانا أيضا خمسة انقلابات عسكرية بين عام ١٩٦٦ و ١٩٨١م ، استهدف الانقلاب الأول كوامي نكروما أول رئيس للبلاد وأحد مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا)

اندرية رجولينا نفسه رئيسا للسلطة الانتقالية في البلاد وسط إدانة واسعة للمجتمع الدولي لهذا الانقلاب ووصفه بأنه غير دستوري ، مع وقف الدعم المالي والاستثمارات لتسقط البلاد في براثن واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخها . اشرف الاتحاد الإفريقي نتيجة لذلك على عملية إعادة الوضع السياسي في مدغشقر التي تمثلت بشكل أساسي في إقامة انتخابات رئاسية لنقل السلطة، وذلك في أعقاب موافقة الشعب على دستور جديد للبلاد عام ٢٠١٠م

سادسا: النيجر:

قامت مجموعة من الجنود بمهاجمة القصر الرئاسي بالعاصمة نيامي حيث اعتقلت الرئيس مامادو وتاندجا، الأمر الذي أدى لأزمة سياسية كبيرة في البلاد عقب إعلانه نيته التمديد لفترة رئاسية جديدة خلافاً للدستور ، فقام بحل الجمعية الوطنية وأنشأ المحكمة الدستورية التي مكنته من عمل استفتاء جديد لدستور يعطيه صلاحية التمديد لفترة رئاسية جديدة ، والذي يحول النظام السياسي في البلاد من نظام شبه رئاسي إلى نظام رئاسي، مما يعني المزيد من السلطات للرئيس. قام الانقلابيون بإعلان قيام المجلس الأعلى لإعادة الديمقراطية برئاسة قائد الانقلاب سالو، وقام قادة الانقلاب بتسليم السلطة لرئيس منتخب يوم ١٧ ابريل ٢٠١١م ليصدر بعدها قراراً من الجمعية الوطنية بالعفو عن قادة الانقلاب وذلك في ١٩ مايو ٢٠١١م.

سابعا : جزر القمر :

لجزر القمر سجل حافل بالانقلابات العسكرية التي بلغت خمسة ، كان أحدثها عام ١٩٩٥م ، حيث وقع الانقلاب الأول عام ١٩٧٥م بالاشتراك بين

وقع الانقلاب أمام الإصرار الكبير الذي أبداه نظام بليز كمباوري إزاء تعديل دستوري ، يرمي إلى مراجعة المادة ٣٧ من الدستور البوركينابي بما يسمح للرئيس بولاية ثالثة ، أعلنت المعارضة العصيان المدني، قبل أن تتضمن إليها النقابات والمجتمع المدني لتشكيل مختلف هذه المكونات جبهة مقاومة لإطاح كمباوري، ومع دعوة المعارضة إلى التعبئة الجماهيرية بدأ أن الخيارات بدأت تتضاءل أمام الرئيس كمباوري ، ومع ذلك لم يفقد الأخير أمله في البقاء في الحكم، على الأقل إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية في نوفمبر ٢٠١٥م، آمال سرعان ما أطاح بها الغضب الجماهيري النابع من الحشود التي تجمعت في ميدان الأمة كبرى الساحات في العاصمة واغادوغو، ورمز الثورة البوركينابية، مطالبة بالرحيل الفوري للرئيس، وأصدرت الرئاسة البوركينابية يوم ٣٠ أكتوبر عام ٢٠١٤م في نزاعاتها الأخيرة، بيانا أعلن من خلاله كمباوري حالة الطوارئ وحل الحكومة، غير أن الوقت كان متأخراً، حيث أعلنت هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، حل الحكومة والبرلمان وتشكيل هيئة انتقالية لتسيير البلاد ومع تمسك المعارضة برحيل كمباوري ، لم يجد الأخير بدأ من تقديم استقالته ، ومغادرة العاصمة نحو الحدود مع غانا ، لتعلن بذلك بوركينافاسو عن حلول (الربيع الإفريقي) في سيناريو بدأ شبيها إلى حد ما، بتفاصيل الانتفاضة التونسية مع اختلاف في بعض الجزئيات. ويتضح مما تقدم إن هذا الانقلاب نفسه كان حماية للدستور وحق اختيار الرئيس من قبل الشعب. والملاحظ قلة الانقلابات العسكرية في إفريقيا منذ العام ٢٠١٠م حتى العام ٢٠١٤م. وقد حدث نوع من الاستقرار السياسي في هذه الفترة ما عدا ما حدث في ساحل العاج والذي انتهى لصالح

بينما كان في جولة بفييتام الشمالية والصين ، ولم يعد نكروما بعد ذلك إلى بلاده ، حيث لجأ إلى غينيا في ضيافة رئيسها وقتذاك أحمد سيكوتوري . وقعت الانقلابات الأربعة الأخرى بين ١٩٧٢م - ١٩٨١م ، وكان جيري راولينغس آخر من قام بانقلاب ، لكنه كان أيضا أول رئيس منتخب بين ١٩٩٣م و٢٠٠٣م ويعد سبع سنوات من مغادرته السلطة عينه الاتحاد الإفريقي موفدا له إلى الصومال .

حادي عشر: توغو :

وقعت فيها أيضا ثلاثة انقلابات بين عامي ١٩٩٣م و٢٠٠٥م، نفذ الانقلاب غناسينغي اياديما قائد لمجموعة عسكرية أطاحت بالرئيس سيلفانوس اولمبيو، وتوالت سلسلة الانقلابات بعد ذلك.

ثاني عشر : بوركينافاسو:

كانت تسمى (فولتا العليا) حتى عام ١٩٨٤م وشهدت أربعة انقلابات بين عامي ١٩٨٠م - ١٩٨٧م أطاح الانقلاب الأول بالرئيس أبوبكر لاميزانا الذي استلم الحكم عام ١٩٦٦م ، والانقلاب الثاني كان في عام ١٩٨٣م ، ومنذ الاستقلال مرت البلاد بمرحلة شابها عدم الاستقرار السياسي، وتغيير الحكومات استمرت طوال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث كانت الانقلابات العسكرية هي سيدة الموقف وقادت البلاد نحو تغيرات عاصفة لتعقبها أخرى، وما تعيشه البلاد حاليا قد يدفع إلى تكرار سيناريو الانقلابات فيها من جديد .

فيما يلي عرض زمني لسيناريو الانقلاب
الانقلاب الأحدث

انقلاب ٣١ أكتوبر ٢٠١٤م

الديمقراطية وما حدث بإفريقيا الوسطى. وإجمالاً يمكن القول إن القارة الإفريقية تشهد استقراراً سياسياً في هذه الأعوام.

حماية الحريات العامة:

بدأ مفهوم الحكم الرشيد يتبلور بين الدول الكبرى كواحد من مشروطيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتمويل المشروعات التنموية لدى الدول النامية كما سبقت الإشارة لذلك ، وعلى الرغم من أن المسألة في مبدئها اقتصادية ، وراغبة في معرفة أهلية الدول لسد الديون أو استخدامها بعدالة ، لكن جاءت حماية الحريات على رأس شروط الأهلية لدى الدول النافذة ؛ لأن قيمة الحرية هي القيمة الأولى، فالحرية هي شعار الثورة الفرنسية أم الثورات الغربية ، والحرية هي رمز شعلة واشنطن، ويعتبر البريطانيون أنفسهم دعاة التحرر وديمقراطية وست منستر ، وبالطبع أن حرية الأديان تأتي على رأس أولويات الدول الراغبة في فتح الباب على مصراعيه للتبشير المسيحي ، وهذا ما تخشاه العديد من الدول ذات الأغلبية الإسلامية، إذ أن ذلك يضعها أمام الخوف من استخدام المال وسيلة للتغيير الثقافي. وترتيباً عليه فإن أهلية الدولة القومية تترشح من خلال منحها الحرية لشعبها فقط ، بل وحماية مكوناته من كبت حريات بعضها البعض، والحرية تعني حرية الاعتقاد(لا أكره في الدين) ، وحرية التعبير(الدين النصيحة لا خير فينا إن لم نقلها ولا خير فيكم إن لم تسمعوها) ، والتظاهر وحرية العمل السياسي، فالدولة التي لا تمنح شعبها الحريات العامة هي دولة غير راشدة ، وبالنظر لموقف الدول الإفريقية من حريات العمل السياسي ، نجد أن أنظمتها وفق قوانين أمن الدولة. وتحوّل أمن الدولة إلى أمن لهذه الأنظمة . ويحرم بعض مواطني الدول العربية من حرية الانتقال ويحرم الكل من حرية

التعبير، وقد أعربت كل الاحتجاجات عن هذه المعاني.

ولعله من سخرية القدر أن الدول الأوربية التي تتادي بإطلاق الحريات تجد نفسها وهي تتعامل مع المهاجرين الأفارقة إلى أوريا متناقضة مع حق الانتقال وحرية، في الوقت الذي تعاني فيه بعض الشعوب الإفريقية من التضيق محلياً على هجرة العقول ، فإن المهارات الإفريقية تحد نفسها أمام موقف انتقائي ففي الوقت الذي يسمح به بهجرة لاعبي كرة القدم الإفريقيين تغلق الأبواب أمام الرجل الإفريقي العادي.

ومن ناحية أخرى زالت الشعوب الإفريقية تعاني التضيق على حرية التعبير من قبل السلطات الحاكمة، حيث يؤثر تقييد حرية الصحافة في عدم نقل المعلومات للجماهير عن ما يحيط بهم ، وأن التقدم الاجتماعي والثقافي والفكري والعلمي لا يأتي إلا من خلال حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة والمطبوعات ؛ مما يجعل الشعب جاهلاً ، وينتشر الجهل السياسي والتخلف لأسباب فرض الرقابة على الصحف ؛ مما يجعل الشعب جاهلاً بمستجدات الأحداث في الساحة السياسية ، خاصة أثناء الاضطرابات والأزمات السياسية والاقتصادية. ففي الوقت الذي تمتلك فيه السلطة الصحافة ووسائل الإعلام في الدول الإفريقية ووسائل الإعلام الجماهيري(الراديو، التلفزيون، الصحف) تقيد الأنظمة الحاكمة حرية الصحافة والفكر والإبداع من خلال تملكها لوسائل الإعلام ، وفي هذه الحال تكون وسائل الاتصال الجماهيري غير محايدة ، ولا تسمح للأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني بنشر برامجها وأهدافها علماً بأن الصحافة ووسائل الإعلام هي السلطة الرابعة من حقها أن ترسل رسالتها لجمهور ووسائل الإعلام بكامل حريتها دون تقيدها في نشر

الفكر والمعرفة والثقافة لإمام الجماهير بكل ما يحيط بهم.

في التقرير السنوي عن حرية الصحافة في القارة الإفريقية للمؤسسات الدولية المهمة بالشأن، حيث أعلنت مؤسسة الصحافة العالمية عن تصاعد حالات الاعتداء على الصحفيين في إفريقيا جنوب الصحراء وأضافت أن أغلبية الاعتداءات تقوم بها الحكومات أو جهات أخرى مفوضة من قبلها.

أما مجموعة "مراسلون بلا حدود" فقد ركزت على ازدياد الصحفيين وقلّة الاحترام لهم وعلى الاتفاقيات التي من شأنها توفير الحرية للعمل الصحفي كعامل أساسي في علاقات الحكومة ووسائل الإعلام في القارة الإفريقية.

وذكر تقرير "مراسلون بلا حدود" أن إريتريا ويوغندا وزيمبابوي وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وجامبيا وساحل العاج وليبيريا، هي من دول الأكثر عداوة تجاه الصحفيين، مع أن جميع هذه الدول وقعت على مجموعة من المعاهدات التي تهدف لضمان الحريات المدنية والسياسية.

ولكن التقرير يثني على بعض الدول مثل موريتانيا التي أوفت بوعدها وحرصت على توفير حرية الصحافة، وكذلك أشاد التقرير بدول أخرى مثل ناميبيا، بوتسوانا، موريشيوس، وموزمبيق، التي حافظت على مستوى مقبول من حرية الصحافة في بلادهم.

يعتبر الكثير من الصحفيين الأفارقة أن السجن من الطقوس المسلم بها لدخول مهنة الصحافة، وأن الصحفي الحقيقي لا بد من دخوله السجن مرة واحدة على الأقل بسبب ما قاله أو نشره.

ومن ناحية أخرى أفاد تقرير صدر في يوم ٢٩ أبريل ٢٠١٤م، عن مؤسسة فريدوم هاوس Freedom House من مقرها في العاصمة الأمريكية واشنطن، وهي منظمة دولية غير حكومية تعني بإجراء الأبحاث حول حالة حريات الصحافة ورصدها حول العالم - أن مستوى حرية الصحافة قد تراجع في كل منطقة تقريبا من العالم في عام ٢٠٠٩م، وخاصة في دول أفريقيا غرب وجنوب الصحراء التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي. وقد شهدت أكثر من انقلاب عسكري كان آخرها في بوركينا فاسو ٢٠١٤م.

وقد وجد التقرير الذي صدر بعنوان حرية الصحافة عام ٢٠١٠ دراسة عالمية لاستقلال وسائل الإعلام، أن حرية الصحافة تراجعت للعام الثامن على التوالي، وأنه لا يعيش سوى واحد من بين كل ستة أشخاص من مجموع سكان العالم في بلدان تتمتع فيها وسائل الإعلام بحرية حقيقية.

وذكرت مؤسسة فريدوم هاوس أن التحسن الذي شهدته حرية الصحافة بعد سقوط جدار برلين وانهيار النظام الشيوعي في العام ١٩٨٩م، قد توقف، بل شهد انعكاسا في بعض الأحيان خلال السنوات العشر الماضية، وفي الوقت نفسه، حدث توسع كبير في وسائل الإعلام على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى المحطات التلفزيونية التي تبث عبر الكيبل والقنوات الفضائية، ومع توفر هذا الكم الهائل من إمكانيات وسائل الاتصالات، فقد أصبحت السيطرة على الأخبار والمعلومات أكثر صعوبة - وهو وضع تعمل العديد من الأنظمة القمعية جاهدة من أجل التغلب عليه، وقد خلصت مؤسسة فريدوم هاوس إلي أن عام ٢٠٠٩م كان عاما تميز ببذل جهود مكثفة من قبل الأنظمة

الاستبدادية لفرض قيود على جميع قنوات الأخبار والمعلومات.

وذكر التقرير أن شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة قد أصبحت ساحات معارك جديدة من أجل إحكام السيطرة الحكومية، مشيراً إلى أن الحكومات القمعية تحاول تقييد حرية الإنترنت عن طريق رفع الدعاوي الفضائية والرقابة المباشرة والتلاعب بالمحتوى والمضايقات الجسدية للمدونين ، وقال التقرير أن الهجمات التي تقع على الصحفيين دون عقاب تشجع على ارتكاب المزيد من أعمال العنف ضد الصحفيين في البلدان التي تعاني من ضعف سيادة القانون وخاصة في إفريقيا، وعدم كفاية المؤسسات القضائية ، وغياب الإرادة السياسية لدعم حرية وسائل الإعلام ، وتقول إن الحكومات ما تزال غير مستعدة لإصلاح أو إلغاء القوانين التي تستخدم لمعاقبة الصحفيين لأسباب مثل التحريض على الكراهية، والتعليق على المواضيع الحساسة، أو التجديف، أو تعريض الأمن القومي للخطر، وأضاف التقرير أن الاضطراب السياسي يجعل الصحفيين أهدافها رئيسية للقيود والتهديدات من كلا الطرفين في الصراع.

وفي إفريقيا ، وجدت مؤسسة فريدوم هاوس انخفاضاً كبيراً في مستوى حرية الصحافة، وأنه للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠م، لم تحصل أية مقاطعة في جنوب إفريقيا على تصنيف صحافة حرة ، وقد تغير وضع كل من جنوب إفريقيا وناميبيا بشكل يثير الدهشة من بلدان حرة إلى حرة جزئياً ومثلهما مدغشقر، التي انحدرت إلى تصنيف غير حرة ، ولكن تقرير فريدوم هاوس ذكر أنه طرأ تحسن طفيف في زيمبابوي وكينيا والسودان وموريتانيا .

ولكن ترتيب مؤسسة فريدوم هاوس لبلدان أوروبا الغربية ظل مستقراً إلى حد ما ، غير أن التقرير أشار إلى أن المملكة المتحدة ما تزال تعتبر مثار قلق بسبب قوانين التشهير الموسعة لديها.

إحصاء الاعتداءات على الحريات الصحفية في إفريقيا

أصدرت المنظمة السودانية للحريات الصحفية، مؤخراً تقريرها السنوي للحريات الصحفية في السودان وإفريقيا لعام ٢٠١٣م، مؤكدة تواصل عمليات استهداف الصحفيين بصورة أسوأ مما سبق. وكانت أهمها في مقتل أكثر من ١٨٢ صحفياً في ٢٦ بلداً من بلدان العالم مقارنة مع ١٤٠ صحفياً قتلوا في عام ٢٠١٢ في ٢٨ دولة.

وأشار التقرير إلى أن عدد الصحفيين الذين قتلوا في قارة إفريقيا بلغوا ٢٦ منهم ٨ في الصومال و٢ في كل من مالي وكينيا وواحد في كل من نيجيريا وإفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية وتنزانيا وباقي دول القارة السمراء.

وتكشف المؤشرات الرئيسية التي يبرزها تقرير الاعتداءات على الصحافة عن بيئة متدهورة للحريات الصحفية وخاصة في دول إفريقيا ، وقد وصل عدد الصحفيين السجناء في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٢م إلى رقم قياسي ، وهذه النزعة ناجمة بصفة أساسية عن الاتهامات التي توجهها الحكومات للمراسلين والمحرفين الصحفيين الناقدون بالضلوع بالإرهاب واتهامات أخرى ٣ بمناهضة الدولة ، وقد حددت لجنة حماية الصحفيين ٢٣٢ صحفياً خلف القضبان بسبب عملهم بزيادة قدرها ٥٣ صحفياً مقارنة بعام ٢٠١١م، مما يمثل أعلى رقم تسجله لجنة حماية الصحفيين منذ أن بدأت نشر استقصائها السنوي

للصحفيين السجناء في عام ١٩٩٠م ، وتظهر أبحاث لجنة حماية الصحفيين أنه خلال العقدين الماضيين كان صحفي واحد يلقي حتفه كل ثمانية أيام أثناء أدائه لعمله ، وقد قتل سبعون صحفياً خلال أدائهم لعملهم خلال عام ٢٠١٣م بزيادة بلغت ٤٣ بالمائة مقارنة مع عام ٢٠١٢م. وبلغ عدد الصحفيين المفقودين أكثر من ٣٥ صحفياً . وتبرز التقارير الدولية تحسناً طفيفاً في الأرقام في العام ٢٠١٤م حيث تراجع عدد المفقودين إلى ٣٠ مفقوداً والقتلى إلى ٤٢ قتيلاً، إلا أن نسبة الذين تعرضوا للضرب والتشهير قد زادت.

وسعى لتحديد التهديدات المتنامية ، تقدم لجنة حماية الصحفيين في نسخة العام ٢٠١٣م من تقرير الاعتداءات على الصحافة قائمة جديدة تدعى قائمة الخطر، والتي تحدد الأماكن العشرة التي وثقت فيها اللجنة أكبر نزاعات التراجع خلال العام ٢٠١٢م ، حيث سجلت مالي بسبب الصراع الدائر في شمال البلاد الذي يزداد تعقيداً ويحول دون عودة وسائل الإعلام إلى وضعها الطبيعي أكبر تراجع في جانب الحريات الصحفية ، وفي جمهورية إفريقيا الوسطى أيضاً ، حدث بها تراجع بسبب الصراع الداخلي، وفي بوروندي سن مجلس الشيوخ قانوناً مقيداً لحريات الصحفيين عندما بدأت الحملة الانتخابية الرئاسية تلوح في الأفق ، ومن جهتها، شهدت كينيا موجة انتقادات عارمة ضد السلطات التي تعاملت بقمع شديد مع التغطية الإعلامية لهجوم ويست جيت West Gate، علاوة على الخطوات الخطيرة التي اتخذها البرلمان الكيني في الآونة الأخيرة، وعلى رأسها اعتماد قانون في أواخر ٢٠١٣م، يتيح تشكيل محكمة خاصة للبت في

القضايا المتعلقة بالقطاع السمعي البصري ، مما ألقى بظلاله على حرية الإعلام في العام ٢٠١٤م. وفي غينيا حيث المظاهرات على أشدها في المرحلة الانتخابية ، يجد الصحفيون أنفسهم عالقين بين مطرقة القمع الحكومي وسندان الغضب الشعبي ، مما يجعل ظروف عملهم صعبة وخطيرة للغاية ، حيث هوجم عدد منهم أو جرح خلال المظاهرات أدى كل ذلك لتناقص واضح للحريات في العام ٢٠١٤م..

كما أدى تشديد تدابير الرقابة والحجب ضد المواقع الإخبارية في زامبيا إلى تقهقر هذا البلد بعدما كان قد أحرز تقدماً ملموساً خلال السنوات السابقة، وفي البلدان التي تعيش تحت وطأة حكام يستفردون بالسلطة منذ مدة طويلة ، حيث يطغى عليهم الخوف من اندلاع موجة تطالب بتغيير النظام، لوحظ تزايد في السياسات التقليدية القائمة على التشديد ضد الصحفيين من خلال محاكمات تعسفية في تشاد مثلاً ، وتم إيقاف عدد من المؤسسات الإعلامية في العام ٢٠١٤م كما شهدت حريات التعبير تناقصاً في نفس العام في الكاميرون.

ومن جهتها ، تزايدت موجة انتقادات عارمة ضد السلطات الكينية التي تعاملت بقمع شديد مع التغطية الإعلامية لهجوم ويست جيت ، علاوة على الخطوات التشريعية الأخيرة التي تشكل خطراً محدقاً بوسائل الإعلام بالعام ٢٠١٤م . في حين خسرت تشاد التي جاءت في المرتبة (١٣٩) ١٧ مرتبة بسبب موجة الاعتقالات والمتابعات التعسفية التي طالت الصحفيين خلال عام ٢٠١٣م .

بعض صحف دول إفريقيا جنوب الصحراء:

تصدر في دول إفريقيا جنوب الصحراء عدد من الصحف منها ما هو ما زال يوصل الصدور ومنها

ما تم حجبها بواسطة السلطات الحاكمة ، ومنها الآتي: كيب بيزنس نيوز ، وكيب تايمز ، ومدينة الصحافة، وأخبار يومية ، ويموت برغر ، والتعبير ، واوتغ بيزنس نيوز ، وإسلام أون لاين، وأخبار بريتوريا، وساكي ٢٤ ، وأخبار المجتمع ، وتدعي سويتان، وصنداي تايمز ، ومنبر يوم الأحد ، والأحد العالمية، وصحيفة شعبية ، والمواطن، وهيرالد، المستقلة يوم السبت، وميركوري، ونجمة الأحد المستقلة، والشاهد، وزولولاند المراقب، وكل إفريقيا ، ومراقب اليومي، والشرق بيزنس ويك إفريقيا، وايرين ، واوغندا، والرؤية الجديدة ، والمراقب، وايرين غامبيا، الإغاثة غامبيا، ونوتيسياس جورنال.

بعض صحف دول غرب إفريقيا

تصدر في دول غرب إفريقيا عدد من الصحف منها ما يواصل الصدور ومنها ما تم حجبها بواسطة السلطات الحاكمة ومنها الآتي: (أبيدجان المشاركة، ولو كوربيه دي ابيدجان، ولو نوفر ، وباترويو، وايرين النيجر، والنيجر الشتات ، وعجلة التاريخ، ومراقب آخر، والجمهوري ، ووكالة الأنباء السنغالية، وواجب المواطن، والديلي، والشمس).

وتراجع تصنيف العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء ، حيث عانت المنطقة من انخفاض متواضع في حرية الصحافة ، نتيجة للتدهورات التي حدثت في مالي، والتي تراجعت لتصبح حرة جزئياً ، وغينيا بيساو التي تراجعت إلى فئة غير حرة ، ومع ذلك كانت الاتجاهات في المناطق الأخرى من القارة إيجابية ، مع تحسينات كبيرة في كوت ديفوار ومالاوي ، وتحركات إيجابية أقل في ليبيا ، وموريتانيا ، والسنغال ، وزيمبابوي . وقد شهدت جنوب إفريقيا تدهوراً طفيفاً نتيجة القيود التي تم فرضها على التغطية الإعلامية أثناء الاضطرابات العشوائية في مناخ التعدين في

شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠١٢م لكن ظل قانون حماية معلومات الدولة مسألة مثيرة للقلق. وقد انعكس كل ذلك على الأداء في هذا العام (٢٠١٤) .

ومن ناحية أخرى واصلت أجزاء من دول غرب إفريقيا تأمين بيئة أفضل للإعلام بالرغم من التدهور الملحوظ في مالي وغينيا بيساو . وقد حققت العديد من الدول في غرب إفريقيا الكثير من المكاسب منها كوت ديفوار والسنغال، حيث أظهرت الحكومات الجديدة احتراماً أكبر لحرية الصحافة، وخفضت من مضايقتها المادية والقانونية للصحفيين ، وذلك على عكس الحكومات السابقة ، وفي دول مثل ليبيريا وموريتانيا ازداد تنوع وسائل الإعلام بما في ذلك زيادة الإذاعات الخاصة التي تمتعت بالقدرة على الانتقاد. وقد أدت تلك التغييرات إلى جعل تلك الدول بمثابة بقعة مضيئة في ذلك الإقليم خلال العام ٢٠١٣م والعام ٢٠١٤م.

وفي ليبيريا وعدت إدارة الرئيسة ايلين جونسون سيرليف بحكم أكثر انفتاحاً وديمقراطية بعد سنوات من الحرب الأهلية والحكم الديكتاتوري ، ولكن شهد العام ٢٠١٣م ترسيخاً لمناخ الرقابة الذاتية ، مما انعكس إيجاباً في هذا العام ٢٠١٤م . ومن بين التطورات المثيرة للقلق سجن صحفيين على خلفية قضايا مدنية تتعلق بالقتل والتشهير ، وإفلاس المؤسسات الإخبارية عبر فرض غرامات باهظة بدل إضرار في هذه القضايا.

في سبتمبر ٢٠١١م وبعد عقدين من حكم الحزب الواحد في زامبيا ، وعدت حكومة الجبهة الوطنية بقيادة الرئيس مايكل ساتا بعهد تتوفر فيه حرية أوسع للإعلام، لكن في الوقت الحالي (٢٠١٤م) تتعرض الصحافة المملوكة بمعظمها للدولة لضغوط أكثر من أي وقت مضى لممارسة الرقابة الذاتية ،

في حين أن المساحة المحدودة التي بدأت تفتح أمام الصحافة المستقلة أخذت تضيق بصفة مطردة .

لقد ظل قادة زامبيا ومنذ مدة طويلة يستعينون بقوانين القذف الجنائي لترهيب الصحفيين، وقد سارع الرئيس مايكل ساتا لاستخدامها ، وفقا للصحفي المستقل بوول كارلوشي، فقد لاحقت الحكومة الصحفيين المستقلين بسلسلة من الاتهامات الغامضة والمختلفة ، وحجبت السلطات في يوليو الماضي -الموقع الإلكتروني للأخباري زامبيا ريبورتس (تقارير زامبيا) الذي أطلق في فبراير / شباط ٢٠١٢م . وأفاد مدير تحرير الموقع للجنة حماية الصحفيين بأن الموظفين يعتقدون بأن الحكومة مسؤولة عن حجب الموقع ، ورفع الموقع شكوي إلى سلطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزامبية ZICTA في ٢٢ يوليو ، ولكنها لم تتلق ردا من السلطة .

الخلاصة:

نخلص إلى أن هناك تراجعاً في الحريات الصحفية في منطقة إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء وغربها مقارنة بالأعوام السابقة منذ العام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩م، حيث ازدادت الرقابة الحكومية على الصحف والصحفيين حتى بلغت ذروتها خلال العام ٢٠١٤م، لكن ظلت بعض الدول تتيح مساحة من حرية التعبير من دول المنطقة ، ويرجع ذلك التدهور نسبة لعدم وجود استقرار سياسي وسيادة روح النزاعات القبلية والحروب الأهلية وعدم ترسيخ قيم التحول الديمقراطي لشعوب وحكومات هذه المناطق.

لقد سادت ثقافة إغلاق الصحف واعتقال الصحفيين بين الحين والآخر ونشطت إجراءات مصادرة الممتلكات حتى الشخصية للذين يعملون

في مجال الإعلام ولم يقف الأمر عند هذه الصحف بل تعداه للقنوات والإذاعات ، التي تتناول القضايا الوطنية أو تطرح برامج تثير الرأي العام الداخلي ، حيث لم تتوقف السلطات عند حد إغلاق الصحف بل تم حجب العديد من محطات البث والأخبار داخل هذه الدول وخير مثال على ذلك ما حدث في زامبيا.

المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية في تخطيط وإدارة موارد دولة من الدول، من أكبر عوامل الاستقرار السياسي . والمشاركة تعني أن يشرك الفاعلين بالمجتمع في دولة ما في المساهمة في اتخاذ القرار السياسي الذي يساهم في بناء المشاريع التنموية، حتى تستفيد من طاقاتهم وإمكاناتهم وذلك بإشراكهم في جميع مراحل التخطيط - والإدارة للفعل السياسي. والمشاركة تعني تنظيم المجتمع في أوعية سياسية بناءً على رؤية أفرادهم، ويكامل اختيارهم لتطوير رؤيتهم في طرق الحكم ، إما في شكل أحزاب سياسية، أو لجان شعبية أو مجموعات فكرية . وتتنافس هذه الكيانات السياسية من أجل الحصول على تفويض الشعب لإدارة التنمية بأساليب شريفة وخالية من العنف - (البلطجة) على أقل تقدير-، وتجنب الإقصاء .

ولقد أشارت التجارب البشرية إلى أن أكثر الإجراءات السياسية تحقيقاً للمشاركة هو أسلوب نشأة الأحزاب السياسية ، وكل ما نضجت الشعوب، قلت الأحزاب عدداً . ففي الدول حديثة العهد بالديمقراطية توجد مئات الأحزاب والتنظيمات السياسية، بينما يوجد حزبان كبيران في الدول ذات الديمقراطية العريقة، كما أن أسلوب القوائم النسبية

هو الأنسب للمشاركة السياسية الواسعة، وهو الترياق الوحيد لمقاومة الإقصاء.

ويعتبر الرشد هو شرط أساسي لفعالية الأحزاب السياسية، كما هو شرط في الحكومات، فالأحزاب السياسية في إفريقيا غير راشدة. ولا تنجم عنها حكومات راشدة، فكل عناصر الحوكمة هي مطلوبات أساسية للحزب الرشيد لقد اتضح من خلال التحولات الإفريقية الأخيرة أن ثورة الشباب قد تجاوزت الأحزاب السياسية، باعتبارها أحزاباً ارتقائية لا يتم تداول الرئاسة والمناصب الحساسة فيها دورياً. فالحزب الذي يتزعمه زعيم واحد لأكثر من عشر سنوات حزب غير راشد، والحزب الذي يظل قاده جاثمين في أجهزته لأكثر من عشر سنوات حزب غير راشد.

ويرجع رشد الأحزاب في الغالب لرشد المجتمعات، فالمجتمعات غير الراشدة هي التي تغري بالقيادة مدى الحياة في الأحزاب والحكومات، ولأجل تنمية المجتمعات الإفريقية سياسياً يدب أن تدرس التنمية السياسية في المدارس والجامعات، وتبث ثقافة التنمية السياسية من خلال أجهزة الإعلام ووزارة الثقافة والتوجيه وممارسة العمل الخيري الذي في الغالب ما يكون تدريباً للشباب علي قبول الآخر.

الأحزاب الإفريقية، وخاصة الجيل الأول منها الذي أفرزته حركات التحرر الوطني تحت مسمى (الحزب الواحد المتسلط)؛ وهي بهذا الوصف أحزاب غير راشدة، فهي لم تتبن أيديولوجيات معينة؛ فلا تعد من الأحزاب الشمولية، وقد أصبحت الظاهرة الغالبة للنظم الحزبية في أفريقيا عقب استقلال دولها. ومن أبرز العوامل التي أسهمت في تكوين طبيعتها ما يلي:

أ- سياسات الاستعمار التسلطية في فترة حكمه والتي ترسخت في صورة ممارسات تعسفية دأبت على تعزيزها الدولة في فترة ما بعد الاستعمار وطبيعة حركات التحرر التي أعادت تنظيم نفسها في صورة أحزاب سياسية، حيث دعم قاداتها هيمنتهم السياسة وبسط نفوذهم على الحزب والدولة، مع استغلالهم السياسي المؤسسي أحياناً للغة النضالية والشعور الوطني وسيلةً للاحتواء أو الاستبعاد تحت مبررات الهوية القومية.

ب- الثقافة الإفريقية السائدة وما لتعظيم السلطة الأبوية في المعتقدات الوثنية في أفريقيا من أثر كبير في دعم تركيز النفوذ والسلطة نفسياً واجتماعياً وسياسياً، وفي توجيه القيم، والمواقف، والاتجاهات، والرموز وميل السلطة السياسية إلى المركزية التسلطية، وتبرير ما يكون من سياسات تعسفية، وخاصة بعد أن لم يعد الخطاب النضالي التحرري مبرراً لمشروعية سياسية أو مؤسسية للأحزاب، كاستغلال موبوتو لفكرة الأصالة، أو الاستعانة بالتقاليد فالقيادات السياسية لعبت معظمها دوراً رئيساً في التوجيه والتأطير والتقرير للتسلطية من خلال فكرها السياسي، وممارساتها العملية، وعدم بسطها لقيم المشاركة في الإدارة والحكم.

ج- عدم ملاءمة الأوضاع في الدول الإفريقية في فترة ما بعد الاستقلال للرفاهية التعددية، حيث لم تبدأ بعد نظم الانتخابات النزيهة، إضافة إلى ما تعاني منه المجتمعات من الفقر وضعف التعليم والوعي السياسي العام. كما أن تحقيق التنمية كان أحد المبررات الأساسية لبعض الزعماء الأفارقة في تخليهم عن التعددية الحزبية؛ بحجة أن الأولوية للتنمية وتوفير الخدمات، وليست للديمقراطية، وقد أيد عامة الناس هذا الطرح التنموي، ولكن وبعد

مرور ثلاثة عقود من تسلط الحزب الواحد لم يتحقق لا الاندماج الوطني ولا التنمية الاقتصادية .

د- جيل الماركسيين الذين ينظرون للنظام السياسي كأداة للسيطرة الطبقية، وتمثيلاً لمصالح الطبقة السائدة على حساب الطبقة المسودة.

هـ- تمثل الدولة مصدر التراكم الرئيسي في أفريقيا، وليس القطاع الخاص فشجعت هذه الوضعية على بسط النفوذ على الدولة، وممارسة الاستبداد السياسي، حتى أصبح الوصول إلى السلطة، ومن ثم الهيمنة على مرافق الدولة ومؤسساتها المختلفة الهدف الرئيس على مستوى معظم الأحزاب في أفريقيا.

ذ- ضعف الوعي الجماهيري أفقد القاعدة قدرتها على المشاركة الإيجابية في العمل السياسي والمؤسسي، وتحمل مسؤوليتها في فرض الرقابة الاجتماعية على ممارسات القادة والأحزاب، وأدى إلى استغلال القاعدة؛ وذلك لعدم توفر ثقافة سياسية واجتماعية مكرسة للقيم الإيجابية للعمل السياسي، والسلوك الموجه لدى الإنسان الأفريقي.

ر- الولاءات الشخصية والقبلية وتكريس الزعامة الفردية والتفرد بالحكم، وربما أحاطت ببعض الزعماء الأفارقة هالة من التقديس، حيث (السمة الغالبة على التشكيلات السياسية الحزبية في البلاد الأفريقية هي الشخصية الحزبية والتفرد).

أبرز سمات وخصائص نظام الحزب التسلطي في أفريقيا :

(١) عدم المنهجية: الأحزاب التي تولدت عن الحركات الوطنية لم تكن تملك خطة منهجية واضحة للحكم، ولم يكن لديها أي محتوى فكري يتعلق بالدفاع عن الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية أو الوحدة الوطنية

والتنمية الشاملة، كما أنها لم تكن تحمل هم الإسلام في شيء، فأنحصرت رؤى الأحزاب وأهدافها وبرامجها في تحقيق مكاسب قبلية وحزبية.

(٢) جمود المؤسسة الحزبية: في ظل الطبيعة التسلطية انعدمت قابلية النمو والحيوية في المؤسسة (الحزب والدولة)، فعدم وجود منهجية شاملة لممارسة الحكم والسياسة والقيادة والإدارة أدى ليس فقط إلى فشل الحزب في تنمية موارد الدولة وإدارتها، بل في إدارة الحزب لنفسه وتنمية قدراته المؤسسية والتنظيمية وتطوير ممارساته السياسية؛ مما أدى لتكريس الزعامة الفردية، والخوف من المنافسين، وحادثة التجربة وقلة الخبرة.

(٣) الصراعات والتحالفات الداخلية: الطبيعة التسلطية ولدت داخل الحزب وخارجه، تنافساً حاداً بين الشخصيات النافذة، وصراعاً قوياً على منصب القيادة، فظهرت تحالفات داخلية في معظم الأحزاب، أدت في بعض الحالات إلى إقصاء المنافسين أو تصفيتهم؛ كما حدث في جنوب إفريقيا، وزيمبابوي، وكينيا، ودول غرب إفريقيا، وربما تجاوز الأمر إلى الجوانب التنظيمية لكيانات الأحزاب ولوائحها ونظمها، بإعادة صياغاتها القانونية لتكريس الفردية، وتبرير التسلط.

في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب أفريقيا - وهو يعد من أفضل الأحزاب في إفريقيا (استسلمت التيارات الوطنية لهيمنة فئة معينة وقيادات جديدة تحت ضغوط متنوعة... ظهرت بؤر يديرها أشخاص، يحتفظ كل منهم بجماعات خارجة عن القانون، ومن ذوي السوابق، وبأفراد وشركات أمن من القطاع الخاص؛ لتنفيذ مهام داخلية في الحزب وخارجه... فقد خرج زعيم قطاع الشباب في الحزب يهدد بقتل من يعارض وصول

المرشح جاكوب زوما إلى السلطة في الموعد الذي قرره قيادة الحزب، أو إذا حاول أنصار الرئيس أمبيكي المعزول من هيئة قيادة الحزب التحايل لإبقائه في الحكم فترة أطول).

(٤) عدم الشفافية وضعف الرقابة والمحاسبة: إن تركيز الصلاحيات المطلقة في يد الزعامات الحزبية ساعد على عدم الشفافية، وعدم إمكانية الرقابة والمساءلة، الأمر الذي سهل عملية استغلال الحزب وتسخير إمكانياته وتوظيفها لصالح القيادة وحاشيتها المقربين، وكذلك الدولة ومؤسساتها.

(٥) عدم تنمية القيادات: القيادات والزعامات السياسية الأولى اتسمت بروح المبادرة، والتهيو، وحسن التصرف، والإحساس بالمسؤولية، والتصميم والإرادة، والشعور بالواجب السياسي تجاه مجتمعاتها، هذه الصفات التي تمثلت في قيادات مرحلة المقاومة؛ أمثال "نيكروما"، و"باتريس لومومبا"، و"نيريري"، و"سيكاتوري"، و"اميلكال كبرال"، لم تكن الأحزاب السياسية التي أعقبت تلك المرحلة قادرة على توفير بيئة مناسبة لتربية قيادات جديدة عليها، بل ربما حالت دون ذلك خوف المنافسة؛ فكان الجيل الثاني أقل التزاماً بالمبادئ والشرعية، وأضعف قدرة وتأثيراً

(٦) الميلشيات القبلية: لتحقيق النفوذ والهيمنة وتوفير الحماية كان تسييس القبيلة (الحزب القبيلة)، وتسليحها تحت مظلة اللافتات الحزبية، بل في الدولة ومؤسساتها وأدواتها وقنوات تواصلها، يوجد اليوم في الصومال أكثر من ٢٥ حزباً سياسياً تتسم بعصبيّة حزبية وقبلية (٩٩.٩% من أعضاء الحزب ينتمون إلى قبيلة واحدة).

(٧) الدعم الخارجي: فرض سلطة النخب والكيانات والأنظمة التي ظلت على ولاء للمستعمر،

بتقديم الدعم الخارجي بكافة أشكاله، ويكون التدخل المباشر أحياناً لفرض هيمنة قيادة حزب معين، كما حدث في بعض الدول، أو المساعدة في القيام بانقلاب عسكري عليه.

(٨) الانقسامات المتكررة: كثيراً ما أدى الصراع بين التحالفات ومراكز القوى داخل الحزب الواحد، والنفوذ القبلي في البلاد، إلى العديد من الانقسامات، كما شهد الحزب الحاكم في جنوب إفريقيا من الاستقالات المفاجئة لأحد عشر وزيراً في سبتمبر ٢٠٠٨م - جاءت نذيراً باحتمال وقوع انقسامات كبرى داخل الحزب

(٩) إلغاء التعددية: دفعت سياسات الهيمنة والتسلط بعض الأنظمة التي كانت موالية للغرب للتخلص من التعددية الحزبية؛ منعاً للتنافس، فأخذت بنموذج الحزب الواحد الإستانيني؛ مثل: (نظام باندا في ملاوي، وموبوتو في زائير). وفي زيمبابوي بالرغم من وجود ثلاثة أحزاب، كان حزب الاستقلال الوطني المتحد (United National UNIP Independence Party) هو الوحيد المهيمن على السلطة ومع ذلك أصر الرئيس كينيث كاوندا على أن يتجه نحو دولة الحزب الواحد

(١٠) عدم التسامح والعنف والميلشيات الحزبية: عدم الاعتراف بحق الآخر في السلطة والتخلص منه، وشراء الصوت المعارض أو إسكاته، وكذلك رأي المعارضة في السلطة وموقفها منها، وإن جاءت بانتخابات نزيهة، لا بد من إفشال إدارتها وبرامجها السياسية والاقتصادية ومشروعاتها التنموية، والطرق لذلك عديدة؛ اختلاق المشاكل - تعبئة الجماهير - بث الإشاعات . ولغة السلاح والعنف أحياناً في الحملات السياسية الانتخابية، الأحزاب السياسية أصبحت تقود العنف وتحرض

كانت نزيهة - مع إثارة الفوضى والتمرد والإطاحة بالقيادات المنتخبة قبل إتمام مهامها الدستورية اجتاحَت الظاهرة معظم الدول الإفريقية التي قامت فيها انتخابات وفق التعددية الحزبية، مثلما حدث في بوروندي والكنغو الديمقراطية والكنغو برازافيل وكينيا وزيمبابوي، وكذلك اندلاع أعمال العنف والصراع الداخلي في سيراليون، والسودان وجنوب السودان، والصومال وأنجولا، وهكذا الحال في موزمبيق، وليبيريا، وموريتانيا.. إلخ. كل الدول الإفريقية التي شهدت انتخابات برلمانية ورئاسية بحضور مراقبين أميين ودوليين لم تنتج فيها الانتخابات غير الاتهامات المتبادلة بالتدليس والتزوير، وفتحت الباب على مصراعيه أمام التدخلات الأجنبية، كما حدث - ويجري الآن - في الصومال (قوات أممية وإفريقية، وأمريكية، وإثيوبية...)، وروندا، وتشاد، ودولة جنوب السودان.

قد تكون بعض من الضوابط القائمة للديمقراطية الداخلية الحزبية في بعض الظروف غير فاعلة إن لم يكن بالإمكان إنفاذها. وقد مر الخبير ماغنس أومان Magnus Ohman - بهذه التجربة في غانا و سيراليون ، حيث لم تحاول الوكالة المنفذة (المفوضية الانتخابية في غانا ومفوضية تسجيل الأحزاب السياسية في سيراليون) أن تجعل إحكامها نافذة. فهناك مشكلة نقص القدرات في الوكالات والمشكلة الثانية هي الانحراف عن الثقافة الديمقراطية من قبل الأحزاب السياسية. كما يمكن الاطلاع على مثال آخر في نيجيريا حيث الصراع السياسي نموذج للصراعات التي تنفشي في القارة الإفريقية والذي يقف حائلاً نحو تقدمها) خاصة الصراع الديني السياسي المتسبب بالفساد السياسي وما شهدته من صراع منذ ٢٠٠٢م مع جماعة بوكو

عليه وتبرره (في الصومال ٩٩.٩% من الأحزاب مسلحة). في عام ١٩٩٢م تم إسقاط طائرة الرئيس التوتسي الجديد لبوروندي؛ ليقتل في الحادث، فحصلت الحرب مع الهوتو أرواح الملايين من الطرفين، وصورة الأحداث الدامية في أثناء الانتخابات أو بعدها مشهد متكرر في الساحة الإفريقية، آخره ما يجري في الصومال في هذه الأيام.

(١١) الانقلابات العسكرية: بلغت الانقلابات العسكرية في إفريقيا في خلال الفترة من الستينات وحتى عام ١٩٨٠م رقماً قياسيًّا؛ حيث وصل عددها إلى ١٢٠ انقلاباً، من بينها ٧٩ عملية إطاحة بحكومات على نحو غير دستوري، كما فقد ٢٥ من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية حياتهم بسبب النزاعات السياسية منذ فترة الستينات، وكانت السودان وتوجو وغانا من أولى الدول التي شهدت الانقلابات العسكرية بعد الاستعمار، وحظيت نيجيريا بـ ٦ انقلابات عسكرية منذ استقلالها، وها هي الظاهرة - بعد أن هدأت لفترة خلت - تعود ثانية لتجتاح جزر القمر، وسيراليون، والنيجر، وبنين.

فشل التعددية السياسية:

التحول إلى التعددية الحزبية (نظام الانتخابات، والتمثيل السياسي، والمجالس البرلمانية) أسلوب فرض على إفريقيا كشرط للمساعدات الاقتصادية والإعانات والقروض والهبات، وتحت ضغوط العزل والحصار والتهميش، فأصبحت إفريقيا نتيجة تطبيقاته أمام تحديات تهدد أمنها الاجتماعي والاقتصادي، وويلات عنف وصراع بين أحزاب مختلفة، وحروب بين قبائل كانت متعايشة متجاورة؛ حيث اتسعت دائرة رفض نتائج الانتخابات - وإن

كيباكي - و اختار حزب كانو اوهورو كنيانا، غير أن تحالف قوس قزح ، استطاع أن ينتزع مقعد الرئاسة من حزب كانو، الذي تمسك به لما يقارب من أربعة عقود ، كما تمكن من شغل أغلب مقاعد البرلمان . ومن أبرز مظاهر هذه الانتخابات تشتت القوة التصويتية لمسلمي كينيا ككتلة مرجحة كما كانت .

ثم كانت انتخابات ٢٠٠٧م التي سبقتها بعض التطورات الدستورية ، ونتيجة لذلك رفضت أحزاب المعارضة الدستور الذي اقترحه كيباكي ، وحملت الجمهور الكيني على التصويت ضد الدستور في الاستفتاء عليه في عام ٢٠٠٥م. عمل أودينجا على جمع شتات المعارضة فأسس التحالف البرتغالي غير أن كيباكي فاز بالمقعد الرئاسي للمرة الثانية، وقد شهدت كينيا عقب إعلان النتيجة أحداث عنف دامية. وفي انتخابات مارس ٢٠١٣م الخامسة في تاريخ كينيا في ظل التحول الديمقراطي والتعددية السياسية، والتي سبقها إجراء تعديلات جوهرية في الدستور الكيني في عام ٢٠١٠م، تعتبر هذه التعديلات استجابة عملية لمطالب القوي السياسية في كينيا والتي كانت تسعى دوما لتقليص سلطات رئيس الجمهورية والحد من تغول القبائل المتنفذة، ومعالجة موضوع إعادة تقسيم الأراضي، والفصل بين السلطات الثلاثة، وقد فاز فيها أوهورو كنيانا . وقد علقت صحيفة الشعب الصينية ٢٠١٣م على الديمقراطية الليبرالية وتطبيقاتها في إفريقيا: "...إن العنف في كينيا الذي حصد أكثر من ١٠٠٠ شخص، ما هو إلا دليل على أن الديمقراطية على النمط الغربي لا تناسب الظروف الإفريقية، ولكنها تحمل معها جذور الكارثة".

حرام رغم مقتل قائدها محمد يوسف ٢٠٠٩م وتولي بعده أبو بكر شيكاو). ويشهد العنف السياسي في نيجيريا تطورات عديدة سواء في الفكر التنظيمي للحركات والطوائف المسلحة واستخدام الأساليب المختلفة، وزاده تنظيم الديمقراطية داخل الأحزاب ضمن الدستور والذي ينص، من جملة أمور؛ على جعل انتخابات القيادة إجبارية لجميع الأحزاب . والنزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى ٢٠١٢-٢٠١٣م، الذي أدى إلى الإطاحة بالنظام نتيجة للانقلاب والفضى الناتجة عن ذلك ، واختفى الحكم في جمهورية إفريقيا الوسطى ، واستقال كل من الرئيس ورئيس الوزراء في يناير ٢٠١٤م .

إلا أن ذلك لم يمنع الأحزاب السياسية الإسلامية في جنوب أفريقيا - باعتبارها أول مرة لها للمشاركة في الانتخابات في مايو ٢٠١٤م- من أن تتوحد في كتلة واحدة من حزبي الجماعة، والحزب الإسلامي الإفريقي، وذلك تحت عنوان واحد: باسم "الحزب الجماعة"، مما قد يعتبر بادرة أو بداية للتغيير في شكل الأحزاب السياسية في جنوب أفريقيا بعد أن كانت منحصرة في حزبي الحزب الوطني والتحالف الديمقراطي

كما أن الانتخابات الرئاسية في كينيا شهدت العديد من التحولات منذ العام ١٩٩٢م باعتبارها أول انتخابات تعددية تنافست فيها مجموعة من الأحزاب. في هذه الانتخابات كانت السيطرة لحزب كانو وفاز أروب موي بالرئاسة، ومن أهم نتائجها بروز دور المسلمين ككتلة تصويتية، عقبها انتخابات عام ٢٠٠٢م، وهي الثالثة في كينيا عملت المعارضة علي لملمة شتاتها فأستت تحالف قوس قزح والذي ضم حزب فورد كينيا والحزب الليبرالي- والحزب الديمقراطي- والحزب الوطني وتزعمه موي

ما سبق ذكره يعتبر عدداً من النماذج لدور الأحزاب الأفريقية في المشاركة السياسية رغم محاولات القادة الأفريقية لتجاوز الانتماءات الأولية لصالح الانتماء الوطني من خلال خلق أدوات التحديث مثل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات إضافة إلى الجيش، فإن الواقع في القارة الأفريقية يشير إلى فشل معظم هذه المحاولات في بناء النموذج الوطني الذي يتجاوز الانتماءات الأولية، ودليل ذلك أن المؤسسات (المذكورة آنفاً) اصطبغت ذاتها بالطابع العرقي بدلاً من أن تقضي عليه وتتجاوزه، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن أحد السمات الرئيسية المميزة للجيش الأفريقية هي تكوينها العرقي، فهي لا تتألف من كافة الشعوب أو الجماعات التي تعيش في البلد المحدد، وإنما من جماعات بعينها ووفق توازن محسوب لضمان ولائها للنخبة الحاكمة، كذلك الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية. كما أن خبرة أكثر من ثلاثين عاماً من تجربة الحزب الواحد في معظم دول القارة تشير إلى فشل التجربة في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات المختلفة في الدولة، حيث أنه مع تحول الدولة الأفريقية إلى التعددية الحزبية فإنها شهدت سيلاً من الأحزاب السياسية تجاوز في بعض الدول المائة حزب قامت في معظمها على أسس عرقية وإقليمية ضيقة على نحو يجسد ويرسخ انقسامات المجتمع.

الأحزاب في دول العالم الثالث ارتبطت بالمفهوم الليبرالي الغربي ذي التعددية، حيث كانت قوتها وأساليب عملها من النمط الغربي، ولكن كما يبدو لم تتجح مسألة الأحزاب في دول العالم الثالث القائم على هذا النمط، لسبب بسيط هو أنها لم تكن نتاجاً طبيعياً للمجتمعات التي تم التطبيق عليها، بل كانت

قد فرضت عليهم فرضاً، بخلاف المجتمعات الأوروبية التي اهتمت بمصالحها الخاصة، بخلاف المواطن الأفريقي أو الآسيوي البسيط. وقد صدمت هذه الأحزاب عند تكوينها ببئية مختلفة عن البئية التي نشأت فيها أصلاً، مما أدى بها إلى تفريق المجتمعات في العالم الثالث إلى كيانات عرقية أو قبلية أو مذهبية أضعفت الانتماءات الشعبية للوطن، وتكونت ولاءات لا تخدم مصلحة البلاد. الأمر الذي هدد البلدان النامية والأفريقية بانتهيار عنيف

قائمة الأحزاب السياسية حسب الدولة :

هذه نظرة على بعض الأحزاب السياسية حسب الدولة، استناداً إلى أن الحزب السياسي هو منظمة سياسية تحمل أفكاراً معينة أو تتشكل حول قضية خاصة جداً، والهدف منها المساهمة في السلطة، غالباً عن طريق الانتخابات.

الأحزاب حسب البلدان والانتخابات:-

أنجولا: جبهة أنجولا المتحدة: تحالف أنجولا الوطني، الحزب الديمقراطي لأنجولا: الانتخابات العامة ٢٠١٠.

إثيوبيا: نظام متعدد الأحزاب: الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية: الانتخابات العامة ٢٠٠٥. جمهورية أفريقيا الوسطى: نظام متعدد الأحزاب: الاتجاه الوطني كواناكواه: الانتخابات العامة ٢٠٠٥.

أنغولا: نظام الحزب الحاكم: الحركة الشعبية لتحرير أنغولا - حزب العمل: الانتخابات التشريعية ٢٠٠٨.

أوغندا: نظام الحزب الحاكم: حركة المقاومة الوطنية: الانتخابات العامة ٢٠٠٦.

الصحراء الغربية: نظام الحزب الواحد: جبهة البوليساريو: الانتخابات التشريعية ٢٠٠٨.

الصومال: (لا يوجد أحزاب سياسة فعلية).

الغابون: نظام الحزب الواحد: الحزب الديمقراطي، أحزاب الأغلبية المؤيدة للحكومة.

غامبيا: نظام الحزب الحاكم : التحالف من أجل إعادة التوجيه الوطني والبناء: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٧.

غانا: نظام متعدد الأحزاب: المؤتمر الديمقراطي الوطني: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٨، الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٨.

غينيا: نظام متعدد الأحزاب: الاتحاد من أجل تقدم غينيا: الانتخابات الرئاسية ٢٠١٠.

غينيا الاستوائية: نظام الحزب الحاكم: الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٤.

غينيا بيساو: نظام متعدد الأحزاب: الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر: الانتخابات التشريعية ٢٠٠٨.

جزر القمر: نظام ثنائي الحزب : معسكر جزر المستقلون: الانتخابات التشريعية ٢٠٠٤.

الكاميرون: نظام الحزب الحاكم: الحركة الديمقراطية الشعبية في الكاميرون: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٧.

جمهورية الكونغو: نظام الحزب الحاكم: حزب العمل الكونغولي: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٧.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: نظام متعدد الأحزاب: تحالف الأغلبية الرئاسية: الانتخابات العامة - انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٠٧.

بابوا غينيا الجديدة: نظام متعدد الأحزاب: التحالف الوطني: الانتخابات العامة ٢٠٠٧.

بوتسوانا: نظام متعدد الأحزاب: الحزب الديمقراطي البوتسواني: الانتخابات العامة ٢٠٠٩.

بوركينافاسو: نظام متعدد الأحزاب: مؤتمر الديمقراطية والتقدم: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٧.

بوروندي: : نظام متعدد الأحزاب: المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية- القومي للدفاع عن الديمقراطية: الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥.

تشاد: نظام الحزب الحاكم: حركة الإنقاذ الوطني: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٢.

توغو: نظام الحزب الحاكم : تجمع الشعب التوغولي: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٧.

جنوب أفريقيا: المؤتمر الأفريقي الوطني: الانتخابات العامة.

جيبوتي: نظام الحزب الحاكم : التجمع الشعبي من أجل التقدم: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٨.

الرأس الأخضر: نظام ثنائي الحزب: الحزب الأفريقي لاستقلال الرأس الأخضر: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٦.

رواندا: نظام الحزب الحاكم : الجبهة الوطنية الرواندية: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٨.

زامبيا: نظام متعدد الأحزاب: الحركة الديمقراطية متعددة الأحزاب: الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٨.

زيمبابوي: نظام ثنائي الحزب: الاتحاد الوطني الزيمبابوي الأفريقي- الجبهة الوطنية، حركة التغيير الديمقراطي- تسفنجيراي: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٨، الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٨.

ساحل العاج: نظام ثنائي الحزب: الجبهة الشعبية ساحل العاجي الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٠-٢٠٠١.

كينيا: نظام متعدد الأحزاب: حزب الوحدة الوطني (كينيا)، الحركة الديمقراطية البرتغالية: الانتخابات العامة ٢٠٠٧.

ليسوتو: نظام ثنائي الحزب: كونجرس ليسوتو للديمقراطية.

ناميبيا: نظام ثنائي الحزب: منظمة جنوب غرب أفريقيا الشعبية: الانتخابات العامة ٢٠٠٩.

نيجيريا: نظام متعدد الأحزاب: الحزب الديمقراطي الشعبي: الانتخابات العامة ٢٠٠٧.

*جزر القمر لديها معسكران أساسيان: الاتحاديون (مدعومون من الحكومة الوسطى) والمستقلون (مدعومون من الثلاثة الجزر الرئيسية).

وغالبا ما يعود إشراك الشعوب خاصة الناشطين السياسيين منهم بنتائج حسنة ، ويحقق أهدافاً أخرى مثل ملء أوقات الفراغ بالنسبة للشباب وحمايتهم من الانحراف والإدمان ، والانزلاق في كثير من العادات الضارة ، كالمخدرات وهنا يأتي الدور الوقائي للمنظمات الشبابية الحزبية . قال الشاعر: إن الفراغ والشباب والجدة مفسدة للمرء أي مفسدة.

وهناك هدف أساسي من إشراك المواطنين في العمل السياسي: هو بناء القدرات الذاتية للمجتمع بجانب التنمية السياسية ، وذلك من خلال إتاحة فرص المشاركة للناس حتى يسهم ذلك في بناء قدرتهم على تنظيم أنفسهم لإدارة أعمال التنمية ، وينمي فيهم مهارات عملية وقواعد معرفية تساعدهم في تنمية الموارد المحلية لزيادة القاعدة الإنتاجية، حيث أن روح الاعتماد على الذات موجودة في كل البشر، فما على الأحزاب السياسية إلا أن تحيي هذه الروح، وذلك من خلال الإشراك لفئات المجتمع في التخطيط والتنظيم والمتابعة والمراقبة والتقييم

والتمويل والجهد البدني. إن المشاركة بدولار واحد أو ساعة عمل واحدة يخلق الانتماء والاستمرارية .

ومن ناحية أخرى فإن من يشارك في البناء لا يهدمه، ولا يهمله، بل يحافظ عليه، لأن به جهداً له أو مالا . وعموماً فإن الأحزاب السياسية الراشدة تبني لها منظمات طوعية شبابية تسابق الحكومات في التنمية ، وتكون هذه المنظمات الشبابية معرضاً لقدرة الأحزاب علي تولي مسؤولية الدولة ، إذ أن من أهم أهداف العمل السياسي الوطني، رفع الوعي بالمشاركة ، فهي صمام أمان وضمان للمسؤولية الاجتماعية وتعظيم المنفعة العامة.

٤- الشفافية :

الشفافية لغة هي قدرة المراقب النظر من خلال الأطر التنظيمية للدولة للعمليات الجارية - مثل عمليات تقديم التعليم والصحة أو الإيواء أو العمليات التنموية - ومدى مناسبة ما ينفق من أموال مع حجم المردود ، فالأنظمة الحكومية الغربية محكمة الإغلاق وكثيفة الحجب، لا تمكن المجتمع من مراقبة عملياتها ، فالعديد من العمليات التي تمارسها الأجهزة الحكومية أحيانا تكون غير مشروعة ، وغير هادفة لمصلحة الشعب، ولا منسجمة مع أهدافه.

فالوضوح مطلوب حتى في عمليات الخدمة المدنية والاستثمارية كالبرنامج النووي الإيراني . وقد برز مصطلح الشفافية مع بروز النظام العالمي الجديد في العقد الأخير من القرن العشرين حيث جعلت تكنولوجيا المعلومات العالم قرية واحدة ، وتم التركيز على أخلاقيات العمل في اقتصاد السوق حتى غدت مقررات دروس الأخلاق إحدى الأجزاء المهمة في ماجستير إدارة الأعمال "MBA" .

والشفافية هي وضوح الإدارة المحترفة وتعاملها بلا غموض، ودون شوائب أي بصدق وعمل واضح دون أي حُجب . فالغموض يدعو للشك ، لا سيما إن كان ليس له ما يبرره ، وفي الواقع لا توجد مبررات منطقية للغموض.

ويعتبر مبدأ الشفافية من أهم المبادئ اللازمة لظهور العمل بالمستوى المطلوب، ويؤدي إلي استمرار أداء الأجهزة الحكومي في الضوء لمعرفة مدى تحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها ، فكثير من الحكومات العربية التي واجهت احتجاجات شبابية نجدها كانت تفتقر إلى مبدأ الشفافية ، مما يجعل هؤلاء الشباب ينظرون لها على أنها مزيفة أو ملونة بلونية غير لونها الأساسية التي جاءت من أجلها، الأمر الذي جعل تكنولوجيا المعلومات تخترق حجبها وتفضحها ، على نحو ما فعل صاحب موقع ويكيلكس، لا سيما أن الشباب قادرين على التعامل مع هذه التكنولوجيا، فأخذوا يطاردون هفواتها مهما كانت صغيرة ويبرزونها ويصورونها للرأي العام.

فلا بد من تحلي عمليات الدولة بالوضوح على كل الأصعدة ، سواء كانت على الصعيد المادي مثل مصادر التمويل ، وكيفية الصرف ، وتكون الإجابات حاضرة وواضحة على أسئلة مثل : هل تمول من جهات هدفها إنساني يقصد إلى مساعدة الإنسان، أم هدف هذه الجهات أن تخدم أهدافاً غير معلنة؟ فالظلام والغموض وعدم الشفافية يدعو المتشككين إلى وصم مصادر الأموال وأهدافها بأسوأ مما هي على حقيقتها ، كأن يقال أنها تدعم الإرهاب، في حين يكون هدف الغموض مجرد السرقة ، أو مجرد سوء تقدير وفهم!!.

لذلك لا بد من وضوح البرامج التي تقدمها الحكومة أو الحزب ، وتكون مضيئة واضحة، ترمي إلى مساعدة الإنسان في المناحي المحددة سواء كانت لتعليمه أو لصحته أو تنمية الإنسان ومقدراته .

فالوضوح محمود في العمل السياسي وفي غيره ، لأن ذلك يؤدي إلى نتائج صالحة للإنسان . وأن كثيراً من العمليات التي ينقصها مبدأ الشفافية ربما تهدف إلى أشياء خيرة ويسوء فهمها ، وينعكس مردودها سلباً علي العمل العام . فالشفافية من أهم المبادئ التي تؤدي إلى التعرف على مدى قبول الناس لسياسات حزب أو حكومة ما أو رفضها، لذلك على الأجهزة الحكومية والحزبية الاهتمام بمبدأ الشفافية والوضوح وإدماج ذلك في أهدافها وبرامجها والتخطيط لكيفية تنفيذها .

والإدارة المحترفة للدولة الراشدة تدرك أن لا شئ أفسى وقعاً عليها من التشكك في عملياتها وكيفية إدارتها . ولا شئ أضر من عدم كشف حجم العمل الذي تقوم به أجهزتها . تقدم بعض الأجهزة مبررات واهية للغموض كأن تقول : لكي لا يطلع على نشاطها الأعداء فيحاربوه أو الأصدقاء فيقلدوه !. فإن كانت إدارة الأجهزة تخفي نشاطها من الجهات المنافسة؛ فإن ذلك سيغري الجهات المنافسة برفع سقف توقعها إلى ما هو فوق حقيقة مردود الجهاز المعني وبذل قصارى جهدها للتفوق عليها .

أما إن كانت تخفي نشاطها من الأصدقاء فذلك أسوأ ، فهو يدعوهم إلى الإحجام عن الدفاع عن الحزب، أو الجهات المعنية أو الجهة الحكومية ، ولا شيء أفضل من لغة الأرقام الصحيحة والكاملة. ومن أشهر العمليات التي أثارت حفيظة الشعب المصري هو تصدير الحكومة للغاز المصري إلى إسرائيل بأسعار متدنية ، والذي يؤكد المراقبون أن

فرق السعر بين السوق العالمية، وما تدفعه إسرائيل يكفي لتوظيف ثلاثة ملايين شاب براتب قدره ألف جنيه مصري في الشهر، أما إسرائيل فقد دافعت عن نفسها أن فرق السعر كان يذهب عمولات لبعض عاقدى الصفقة والمتنفذين في النظام المصري، وفي الواقع إن النظام المصري ليس وحده الذي يعاني من ضعف الشفافية فالليبيون أيضا يتساءلون عن موارد النفط ، وكيف تتفق؟ وعن حجم الدعم الليبي لفكرة الاتحاد الإفريقي . وهكذا الأمر في تونس واليمن وسوريا ، فقد أثار الأكاديميون من برامج الدولة ما أثار حفيظة هذه الشعوب وكرس مبررات الثورة .

أن كثيراً من الدول الإفريقية عملت على توطيق الشفافية من خلال منظمات خاصة بها تعمل على بناء مجتمع شفاف ومناهض للفساد، وأيضاً من خلال الاستفادة من مساهمات المنظمات الدولية و الإقليمية كمنظمة الشفافية الدولية و مقرها برلين والتي أنشئت عام ١٩٩٥ (حيث تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد [يرمز له اختصاراً \(CPI\)](#) يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين) وتوظيف التقارير الصادرة عنهم في هذا المجال لخدمة أهداف الشفافية وتركز المنظمات بشكل أساسي في عملها على استطلاعات الرأي وتقارير الأفراد ومنظمات المجتمع المدني و التقارير الصحفية والمسوح عن البلاغات و الخروق المباشرة في مجالات مختلفة التي تجريها المنظمات عبر وكالاتها الوطنية أو بواسطة الإنترنت والتي تساهم بدورها في تصنيف شفافية الدولة وفق معايير محددة.

وللوصول لمجتمع شفاف يتطلب العمل على تحقيق الآتي:-

أ- تعزيز البناء الديمقراطي وإتاحة المعلومات للجميع فيما يتصل بكيفية اتخاذ القرار وحيثياته والمعلومات المتصلة بالاقتصاد والتشريعات القانونية .

ب- التأكيد على مبدأ المحاسبة كونها حق من حقوق المواطنين تجاه السلطة و أحد الضمانات الأساسية لتعزيز الديمقراطية والشفافية في المجتمع.

ج- توفير سيادة القانون والفصل بين السلطات واحترام حقوق المواطن و تعزيز الرقابة و التدقيق الإداري عدا ما يتعارض مع الحريات الشخصية.

د- حرية الإعلام و التعبير و التنقل إلا فيما يهدد الأمن القومي ويمس التماسك والسلم الاجتماعي.

هـ- دعم جهود الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي و الكشف على الفساد و تعليه قيم النزاهة و الأمانة في المجتمع.

و- عدم التهاون مع المفسدين و فضحهم إعلامياً بعد ثبوت التهم ضدهم و محاكمتهم بدون تأخير في إجراءات التقاضي.

ز-

الشفافية الدولية لعام ٢٠١٣ م فيما يخص إفريقيا

١- الموضوعات المعنية بالشفافية و موقف الدول الإفريقية في تقرير الشفافية

مظلة الشفافية كبيرة وشاملة في مداها والموضوعات التي تتناولها حيث يتصل بعضها بالقضايا ذات الطبيعة المالية للمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالمصروفات الداخلية والصفقات الخارجية والدين العام و بعضها إداري يتعلق بالنظم والقرارات الإدارية وتوزيع الموارد والاختصاصات

وإتاحة المعلومات حولها ، و بعضها سياسي يتصل بالمفاوضات والحوار بين مكونات المجتمع والعلاقات الدبلوماسية وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات وبعضها قانوني يتصل بالممارسات القانونية للمؤسسات التنفيذية و التشريعية و القضائية.

مقياس الفساد العالمي ٢٠١٣ هو استطلاع رأي تم إجراؤه على ١١٤ ألف شخص من ١٠٧ دولة، يُظهر أن الفساد منتشر ومتفش على نطاق واسع. ٢٧% من المبحوثين ذكروا أنهم دفعوا رشاًوى للحصول على خدمات عامة ولدى لجوئهم إلى مؤسسات عامة على مدار الشهر الـ ١٢ الماضية، مما يكشف عن عدم وجود أي تحسن على نتائج الاستطلاعات السابقة.

وفيما يلي موقف الدول الإفريقية التي تبوأ قائمة الخمسين دولة الأكثر فساداً في العالم ، أو بمقولة أخرى الأبعد عن الشفافية و هذه الدول مرتبة حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي أجرته في العام ٢٠١٣ :-

١. الصومال .

٤. السودان .

٥. جنوب السودان .

٦. ليبيا .

١٣. غينيا بيساو .

١٤. غينيا الاستوائية .

١٥. تشاد .

١٧. إريتريا .

١٩. زيمبابوي .

٢١. بوروندي .

٢٣. جمهورية الكونغو الديمقراطية .

٢٤. جمهورية الكونغو .

٢٥. أنغولا .

٢٨. غينيا .

٣٠. بابوا غينيا الجديدة .

٣١. نيجيريا .

٣٢. جمهورية أفريقيا الوسطى .

٣٤. الكاميرون .

٣٥. أوغندا .

٣٩. كينيا .

٤١. ساحل العاج .

٤٦. مالي .

٤٧. مدغشقر .

٤٩. غامبيا .

٥٠. جزر القمر .

يلاحظ في التقرير أن عدد الدول الإفريقية التي تصدرت قائمة الخمسين الأولى بلغت (٢٥) دولة يتقدمها السودان، إذا اعتبرنا أن الصومال لم تعد دولة ذات سيادة على أراضيها وهو مؤشر خطير هذا إن صح التقرير ، ولكنه ينطوي على تناقضات وجاء مرتبكا على حد كبير وهو ما سوف نوضحه تبعا

وشملت قائمة منظمة الشفافية الدولية التي تتولى مراقبة الفساد ومقرها برلين (١٧٧) دولة صنفت وفقا لمستوى الفساد بين مسؤولي القطاع العام ورجال السياسة في تقرير عن مؤشر مفاهيم الفساد للعام ٢٠١٣ .

وقال المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية ديفيد نوسبوم إن نتائج المسح تشير إلى تفاقم العنف لأنه حين ترتفع مستويات العنف لا ينهار الأمن فقط بل المراقبة والتوازنات وتطبيق القانون وعمل مؤسسات منها السلطان القضائية والتشريعية، فعندما تتعرض هذه الأمور للضغط يتضرر النظام الذي يعمل على منع الفساد .

وقالت هوجيت لابليل رئيسة الشفافية الدولية: "يُظهر مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٣ أن جميع الدول ما زالت تواجه تهديد الفساد على جميع المستويات الحكومية؛ من إصدار التراخيص المحلية وحتى إنفاذ القوانين واللوائح". و أضافت "من الواضح أن الدول صاحبة أعلى الدرجات تُظهر بوضوح كيف أن الشفافية تدعم المساءلة وأنها قادرة على وقف الفساد". وأضافت: "لكن الدول صاحبة أعلى الدرجات ما زالت تواجه مشكلات مثل السيطرة على مؤسسات الدولة لتحقيق مآرب خاصة، والفساد في تمويل الحملات الانتخابية، وفي الإشراف على العقود العامة الكبيرة، وهي من مخاطر الفساد الكبرى حتى الآن".

و فيما يتعلق بالدول الإفريقية فإن تونس هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي سجلت انخفاضا ملموسا في درجات مكافحة الفساد من بين تسعة دول في العالم تنصدرها إسرائيل، و هي حسب التسلسل [\(إسرائيل والأردن وتونس والولايات المتحدة والبرازيل وكوبا ولاوس وجزر سيشل وترينيداد وتوباغو\)](#) .

ولم يشر التقرير لأية دولة إفريقية ضمن الدول الإثنى عشرة التي تحسنت مكافحة الفساد فيها و هي حسب التسلسل [\(الجزائر ولبنان وجمهورية التشيك والهند واليابان ولاتفيا وموريشيوس وباراغواي وسلوفينيا وتركيا وتركمانستان وأوروغواي\)](#)

أما الدول الأكثر نزاهة حسب تقرير المنظمة فعددها (٦٤) دولة تبدأ بفنلندا و تنتهي بباكستان و تتضمن (٧) دول إفريقية . و الجدير بالملاحظة أن دولة بوتسوانا الأولى إفريقيا حلت في المركز (٢٤) متفوقة على تونس (٣٠) و جنوب إفريقيا (٣٥) و مصر (٤٦) و المغرب (٤٧) و السنغال (٤٩) و

موزمبيق (٥٩).. ومن المستغرب في التقرير أن تركيا حلت في المركز (٥٠) برغم ما أحرزته من تقدم اقتصادي شهد له العالم كله و أن ماليزيا حلت في المركز (٢٨) مقارنة بإيطاليا (٢٦)، التي منيت بعدة فضائح مالية طالت رئيس الوزراء الإيطالي سلفيو برلسكوني الذي أُقيل و طرد من البرلمان على خلفية تهرب ضريبي.

٢- الانتقادات التي وجهت لتقرير الشفافية الدولية و دفعات المنظمة

فيما يتعلق بالانتقادات التي وجهت لتقرير منظمة الشفافية الدولية أنها جاءت منسجمة مع غايات الدول العظمى و سياساتها لفرض الهيمنة و بخاصة تجاه الدول الإفريقية ، فقد جاء التقرير ليؤكد بأن نصف دول القارة غير جديرة بالمساعدات كون أنظمتها فاسدة في معظمها ، و بالتالي فإن التقرير يمهد لفرض مزيد من الضغوط على الدول الإفريقية التي قد تمس سيادة بعض دولها كالضغوط التي مورست و لا تزال على السودان و ليبيا، إلى جانب أن المعايير المعتمد عليها في التقرير ليست محل إجماع دولي حيث أن التركيز كان واضحا على الدول التي تعاني حربا أهلية أو تمرد عسكري ، كما أن التقرير يتناقض في شكله و مضمونه مع تقرير الأمم المتحدة للدول العشر الأكثر فقرا في العالم و التي من بينها (٩) دول إفريقية و هي، وإن كانت فقيرة، ليست معدومة الموارد وهي حسب التسلسل (جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، زيمبابوي، الصومال، جزر القمر، غينيا بيساو، جمهورية أفريقيا الوسطى، النيجر، إثيوبيا) فتقرير [الأمم المتحدة](#) عن البلدان الأغنى أو الأشد فقراً في العالم يأتي بعد حساب [الناتج المحلي الإجمالي](#) ومعدل معرفة القراءة والكتابة ومعدل التوظيف والبطالة،

والعديد من المعلومات التي تحتاجها منظمة الأمم المتحدة لتحديد المستوى الاقتصادي لأي دولة. و هنالك علاقة وثيقة بين الفقر و الفساد فلا يعقل أن تكون الدولة فاسدة حتى النخاع و لا تعاني أزمة اقتصادية ، كما لا يتصور أن تكون الدولة نزيهة و غارقة في الفقر و شعبها يعاني البطالة و العمل في بيئة قاسية و بأقل الأجور. أيضا انتقد مؤشر الفساد؛ لأنه يقوم بالملاحظة و المسوحات على مجموعة صغيرة، كونه لا يمتلك القدرة على الملاحظة على نسبة أوسع من السكان. كما يؤخذ على المؤشر أنه يعتمد ملاحظات مجردة، و أن الأساليب المستخدمة في إعداد المؤشر لا يمكنها قياس الفساد المؤسسي .

و من جانب آخر فإن منظمة الشفافية الدولية تدافع عن أطروحتها المثيرة للجدل حيث تقول إنها فوضت شخص أكاديمي هو (جوان جراف) من جامعة باساو من أجل إنتاج مؤشر الفساد. في عام ٢٠٠٥ المؤشر تم على ١٦ استفتاء و مسوحات من (١٠) مؤسسات مستقلة، المؤسسات التي زودت المؤشر بالمعلومات عام ٢٠٠٥ هي:

• جامعة كولومبيا.

• وحدة الاستخبارات الاقتصادية

التابعة لمجموعة الـ ايكومنست.

• بيت الحرية.

• المعلومات الدولية.

• المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

• لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية

لإفريقيا.

• المنتدى الاقتصادي العالمي.

• مجموعة مرشانت الدولية

• استشارية المخاطر السياسية والاقتصادية.

• مركز بحوث السوق الدولية.

تقول الشفافية الدولية في موقعها " في الماضي مسوحات الخبراء في مصادر المعلومات للمؤشر كانوا غالباً من الاقتصاديين من الدول الصناعية، وجهة نظر البلدان الأقل تطوراً كانت تحت مستوى التمثيل المطلوب. هذا الأمر تغير مع الوقت، بإعطاء صوت أكبر ليمثل أسواق الاقتصادات الناشئة. هذا المؤشر يقوم أساساً على الاستفتاءات، النتائج كانت أكثر تمثيلاً، ولكن أقل مصداقية للبلدان التي لديها مصادر أقل للمعلومات. بالإضافة ما يُعرف قانونياً بالفساد يختلف باختلاف البلدان: التبرع السياسي قانوني في بعض البلدان قد لا يكون كذلك في نطاق سلطة لبلدان أخرى، ما قد يُعتبر بقشيشاً مقبولاً في بلدان قد لا يكون كذلك في أماكن أخرى و يعتبر رشوة ".

مثل هذه الإحصائيات عادة تكون غامضة وغير دقيقة، و الإحصائيات السابقة لا تتسجم مع الإحصائيات اللاحقة و لا يمكن أن تقارن معها و السبب يعود للتغير المستمر في المؤشر و حجم و طبيعة المعلومات التي من شأنها أن تغير الدرجة رأساً على عقب ، و عليه فإنه لا يعتد بها كثيراً و تبقى مجرد مؤشر يؤخذ منه و يرد عليه . إلا أن الفساد كذلك من الوضوح في الدول الإفريقية بما لا يدع مجال للشك في أن النسب الحقيقية ليست بعيدة كثيراً عن نتائج التقرير فيما عدا بعض الدول التي تعاني استهداف واضح من قبل بعض الدول العظمى ممثلة في مجلس الأمن الدولي . وما يؤكد ذلك حال الدول الإفريقية اليوم حيث تشير الأبحاث المتخصصة إلى أن الفساد الإداري يؤدي إلى (حزام

حسن سيد (٢٠١١: ٣٣) أن تسمية المواطنين Citizens هي أفضل تسمية بالنسبة لسكان الدولة، لأنها تعبر عن عنصر العضوية في الدولة، وهو المواطن الذي يحمل كل فرد ينتمي للدولة تابعة أو جنسية، يتميز بها عن عنصر الأجانب، من حقوق المواطنة.

فالمواطنون هم العنصر الأول من عناصر الدولة، فلا يعقل أن يوجد وطن بلا مواطنين، كما لا يعقل أن توجد دولة بلا أرض أو حكومة أو سيادة.

لقد ظل مفهوم المواطنة شرط رشد، تقوم على خلفيته إيجابية الدولة لسكانها على غير المواطنين، أما حملة الجنسية الوطنية فعليها العدل بينهم، فالحكومة المنتخبة يجب أن تعامل كل الناخبين على قدم المساواة، الذين صوتوا لها والذين صوتوا لغيرها من المرشحين، وهذا ينطبق على كل حاملي الجنسية في بلد بعينه، فيجب أن تكون لهم حقوق متساوية حتى لا يتسرب إليهم أحساس بأنهم مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة. ويرتبط مفهوم المواطنة بالعدالة في قسمة السلطة والثروة، والحقوق والحريات العامة، كالحق في العمل والتملك والانتقال والتعبير، ويعاني المواطنون في دول العالم الثالث بمن فيهم العرب والإفريقيين من الإحساس بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، إذ أن الحكام يحيطون بحكوماتهم بطبقة من أهل الحظوة والثقة والولاء، وتظل تسيطر هذه القلة على مقاليد الأمور لعقود متتالية حتى يمتلكها أحساس بالتميز، وأنهم من غير طينة البشر. فيما يملك ٩٥% من الشعب أنهم (بوليتاريا خارجية)، وأنهم أيضا من غير أهل البلد. ولا انتماء لهم بهذه الأرض أو المساحة الجغرافية.

المطيري، الفساد الإداري- صراع الأخلاق و المصالح، معهد الإدارة العامة، الرياض، (١٤٢٣): -١- زيادة ثراء الأثرياء غير المشروع.

٢- توسيع دائرة الفقر .

٣- هروب رؤوس الأموال الوطنية.

٤- عدم المساواة في تطبيق القانون.

٥- تراجع الحس الوطني بشكل عام.

٦- بروز التمييز على أسس اجتماعية ومالية.

٧- انتهاك الأجهزة الأمنية والتنفيذية للقانون المنوط بها تطبيقه.

٨- انتشار الفوضى في المجتمع.

هذا والشواهد عديدة في الدول الإفريقية لكل ما تقدم ذكره . وخلاصة القول فإن الشفافية ليست روتينا أو مظهراً خارجياً بل هي حاجة داخلية ملحة مرتبطة بالنماء الاقتصادي والتطور الديمقراطي و هي نمط حياة و لا سبيل لتجاهلها أو نفي تقارير المنظمات الدولية بشأنها إلا بموجب تقارير موازية لها كما و كيفاً حيث إن الحجة لا تواجه إلا بالحجة ، وعليه لا بد للدول الإفريقية من استحداث منظمة مستقلة (غير حكومية) خاصة بها للشفافية بعيدة عن هيمنة الدول الكبرى تساهم مع الحكومات و منظمات المجتمع المدني في الحد من الفساد الذي هو آفة العصر و أكبر خطر يهدد العالم لما له من دور في إشعال الحروب و تدمير المجتمعات و إهدار للموارد.

٥- حقوق المواطنة :

تختلف الدولة عن الحكومة حيث تتكون الدولة من أربعة عناصر: السكان -المواطنون، الأرض، الحكومة، والسيادة ، بينما تعني الحكومة النظام السياسي بمكوناته الثلاثة الرئيسة: السلطة التشريعية، التنفيذية ، والقضائية . ويؤكد بروفيسور

Condition كحالة الطقس أو الحالة الصحية، كما أنه مشتق أيضاً من لفظ Status بمعنى وضع كالوضع الاجتماعي مثلاً.

التعريف التقليدي للدولة بأنها مجموعة من الأفراد يحتلون منطقة معينة بصورة دائمة ومستقلة شرعياً عن أي سيطرة خارجية ، ولهم حكومة منظمة تأخذ على عاتقها تشريع القوانين وتطبيقها على جميع الأفراد والمجموعات الداخلة ضمن حدودها.

أما في الأصل العربي الإسلامي فنجد أن أصل لفظ الدولة مشتق من مصدرين أحدهما فعل دال يدول بمعنى الدوران والتعاقب والآخر فعل دول يدول بمعنى التداول والمداولة. جاء في القرآن الكريم المعنى الأول في قوله تعالى: **إِنْ يَمَسُّكُمْ** **قَرْحٌ** **فَقَدْ** **مَسَّ** **الْقَوْمَ** **قَرْحٌ** **مِثْلُهُ** **وَتِلْكَ** **الْأَيَّامُ** **نُذِرُهَا** **بَيْنَ** **النَّاسِ** **وَلِيَعْلَمَ** **اللَّهُ** **الَّذِينَ** **آمَنُوا** **وَيَتَّخِذَ** **مِنْكُمْ** **شُهَدَاءَ** **وَاللَّهُ** **لَا** **يُحِبُّ** **الظَّالِمِينَ** {١٤٠} سورة آل عمران.

التعريف الحديث للدولة يركز على جوانب معينة مثل تعريف ماكس فيبر للدولة على أنها جمعية Association بشرية تدعي لنفسها تأكيد الحق في احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية (أي القهرية) داخل إقليمها المحدد .

بعد الوقوف على دلالات المفاهيم السابقة وشرحها سنقوم بتناول عدد من المؤشرات التي تساعد على قياس موضوعات الهوية والمواطنة والدولة في إفريقيا.

أولاً : السكان والنمو والاقتصادي:

حددت الأمم المتحدة عموماً نسبة السكان بعدد المواليد والوفيات فالأمر يتوقف على درجة التطور الإنمائي الذي يبلغه المجتمع وعلى درجة النمو الاقتصادي.

لقد برز هذا الإحساس لدى الأقباط المصريين بصورة قوية، وقد أشارت إفاداتهم إلى أن حكومة محمد حسني مبارك عملت على تعميق هذا الإحساس من خلال جرهم لتناقضات مع المجتمع المسلم حتى اضطروا للهجرة إلى استراليا وغيرها من دول المهجر، وفي مصر نفسها يعاني المتدينون من الإسلاميين من هذا الإحساس، والاشتراكيون والناصريون، وأعضاء حزب الوفد.

وفي الوطن العربي الكبير ، لا نجد بلدا ليس لدى بعض مواطنيه إحساس من هذا القبيل، ففي اليمن يوجد الحوثيون والحراك الجنوبي، وفي سوريا يوجد الأكراد والإسلاميون كما يوجد الشيعة بالبحرين .

وترى أروى عوض خليفة (٢٠١٤) أن مفاهيم المواطنة والوطنية في الدول الإفريقية تتحدد بعدة معاني ، فمنها ما يحمل معنأ عاطفياً وانتماً وجدانياً للمكان الذي أُلّفه الإنسان، ومنها ما يحمل معنأ فكرياً يفضل فيه المكان على أي انتماءات أخرى ، ومنها ما يؤسس لمعنى قانوني يعبر عن واجبات المواطن وحقوقه تجاه وطنه

عموماً المواطنة "Citizenship" هي صفة المواطن، والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية. ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية ، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسسي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات .

مفهوم الدولة:

يستخدم مصطلح الدولة State في اللغة الإنجليزية وEtat في اللغة الفرنسية أصلاً بمعنى حالة

معدل في العالم وانتهت اليونيسيف إلى أن الفقر هو أحد العوامل المؤثرة على انخفاض معدل التعليم. ورغم المكتسبات المقدرّة التي تحققت بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ في توفير فرص التعليم الأساس إلا أن هذا التقدم لم يراوح مكانه منذ العالم ٢٠٠٨ م .

وبجانب أثر التعليم على النمو الاقتصادي وعلى نسبة المواليد والوفيات في إفريقيا نجد تأثير الأمراض والأوبئة (الصحة) ، وتوجد بإفريقيا أمراض الرئة والاسهالات إضافة إلى أمراض الإيدز والملاريا والسل ومؤخراً الإيبولا الذي يقال أنه بلغ نسبة ٥٠% في المتوسط في وسط إفريقيا وقرب الغابات الاستوائية الماطرة وفي غرب إفريقيا ؛ الأمر الذي انعكس على زيادة وفيات الرضع ووفيات الأمهات المنتشرة أكثر بين الفقراء .

مما سبق يعكس بوضوح دور النمو الاقتصادي في زيادة أو نقصان نسبة السكان. في تقدير حديث ورد في التقرير الإقليمي لإفريقيا الذي يبحثه الخبراء في أديس أبابا إثيوبيا إبان المؤتمر الإفريقي للسكان والتنمية أن عدد سكان إفريقيا المقدر ب(٧٠٣) ملايين نسمة في ١٩٩٤م من المتوقع أن يصل إلى (١.٢) مليار نسمة عام ٢٠١٤ م .

بالتالي الأمر يحتاج إلى جهود مستمرة من الدول الإفريقية في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، مواجهة لمشاكل أكبر ترتبط بمسألة الهوية والوطنية من ناحية الإحساس بها أو عدم وجودها ، حيث يتم التعبير عن هذه المشاكل في صور التنمية غير المتوازنة وانعدام المشاركة السياسية ومفاهيم العدالة والحرية وغيرها من المفاهيم الديمقراطية الأمر الذي قاد إلى معظم الحروب الأهلية في إفريقيا وإلى زيادة نسبة النزوح واللجوء والتي سيتم تناولها لاحقاً.

اعتبرت إفريقيا قارة التناقضات ، فمع أنها القارة إلى تزخر بالموارد الطبيعية إلا أنها تأوي السكان الأفقر في العالم . ونقيد الإحصائية أنه في خلال فترة ال(٢٥) عام الماضية شهدت ظاهرة الفقر تراجعاً واضحاً ما عدا في إفريقيا إذ أن ما لا يقل عن (٥٦٢) مليوناً أفريقياً يقطنون جنوب الصحراء يعيشون بأقل من دولارين فقط في اليوم. ومعدلات النمو الاقتصادي دوماً تحت المعدل العالمي. فقد انخفض كثيراً في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. بالرغم من أن فترة ال(٢٠٠٠) تميزت بنهضة اقتصادية كبيرة، إلا أيضاً كانت القارة الإفريقية متأخرة مقارنة بالدول الآسيوية. فالتقلبات الاقتصادية للقارة الإفريقية تتناقض مع القدرات الهائلة لها وعلى وجه التحديد مع الموارد الطبيعية والديموغرافية

فمعلوم أن القارة الإفريقية تزخر بالموارد الطبيعية المتنوعة ، والموارد البشرية كذلك وهذا ما جعلها محط أنظار العالم وخاصة الدول المتقدمة التي دائماً ما تنظر إلى إفريقيا بعين الطمع منذ أزمان بعيدة وإلى الآن.

فموضوع زيادة النمو الاقتصادي والتنمية عموماً يعد مؤشراً لزيادة الاهتمام بسياسات الصحة والتعليم وغيرها من المسائل التي يمكن أن تؤثر في نسبة المواليد والوفيات وبالوقوف قليلاً على هذه النقطة يلاحظ أن نسبة التعليم في إفريقيا متدنية حيث أبدت منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) في ١٦ يونيو ٢٠١٤م قلقها حيال تدني مستويات التعليم في إفريقيا سيما جنوب الصحراء. وأشارت مدير اليونيسيف الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا (مانول قوتين) أن هذه المناطق تضم نسبة ٢٨% من الأطفال خارج منظومة التعليم ، وهو أعلى

ثانياً : نسبة السكان المسلمين في إفريقيا :

تتميز إفريقيا لا سيما إفريقيا جنوب الصحراء بقلة السكان نسبياً بالمقابلة مع مناطق أخرى كثيرة في العالم. بينما يقابل هذه القلة السكانية كثافة في اللغات والعقائد والتقاليد المنتشرة في الشرق والغرب والوسط والجنوب.

في تعداد من عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م نسبة المسلمين في إفريقيا مقارنة بباقي الديانات تقدر ب(٥٣.٢%) بواقع (٥٠٠) مليون شخص في إفريقيا ، واستمرت هذه الزيادة إلى العام ٢٠١٠م وحتى الآن ٢٠١٤م. هذا بالرغم من أن العام ٢٠١١م يلاحظ فيه النشاط الكنسي (النتصيري) لعدد من الدول الإفريقية مثل أنغولا والكاميرون ؛ الأمر الذي قد يؤثر على نسبة المسلمين ولكن ليس بالشكل الكبير إذا ما قورن بنسبة الدخول في الإسلام من الديانات المتوارثة في القارة الإفريقية ، حيث مثلت نسبة الدخول في الإسلام (٩٠%) بينما نسبة التحول إلى المسيحية (١٠%) وما زاد من نسبة الإسلام أكثر في إفريقيا هو الحوادث والصور المسيحية المنفرة في غرب أوروبا وكذلك أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك وأمريكا .

وإذا ما ارتبط عامل الدين بقضايا المواطنة والهوية في الدولة لا يكون الأمر كما يدعي البعض الذين يرون في الإسلام أنه دين إرهاب ، وأنه لا يعترف بالأقليات الأخرى الموجودة على نطاق الدولة الواحدة فكلها ادعاءات لا أساس لها من الصحة، فإذا ما رجعنا إلى القرآن الكريم نجد أنه اعترف بوجود قبائل أخرى وشعوب مختلفة ، ولكن الاختلاف ليس الأصل وإنما الأصل في وجود الآخر هو للتقارب والتعارف. قال تعالى : (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) وبالرجوع كذلك

إلى دولة المدينة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم نجد أنها جمعت بين كل الطوائف المسلمة منها وغير المسلمة ووضعت لها دستور يكفل لكل حق المواطنة والانتماء دون المساس بحقوق الطوائف الأخرى ودون الخروج على سلطة الدولة (صحيفة المدينة). لكن عموماً الحركة بين الإسلام والديانات الأخرى قد تضعف من الهوية الوطنية لحدود الدولة ، ولكنها تقوي الهوية الإسلامية وتنشئ دولة المواطنة التي تقوم على العقيدة.

ثالثاً : التعدد اللغوي والقبلي :

توجد بإفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة يتحدث بها، وقدرتها منظمة اليونسكو بألفي لغة ومعظم اللغات من أصل إفريقيا ، وإن كانت هناك بعض اللغات من أصل أوروبي أو آسيوي، وتعتبر إفريقيا أكثر القارات تعدداً في اللغات .

لقد ترتب على استقلال الدول الإفريقية ظهور دول حديثة تفقر إلى مقومات التجانس العرقي بفعل التقسيم التعسفي للحدود الذي أجرته الدول الاستعمارية إبان صراعها من أجل الاستحواذ على القارة لأسباب سياسية واقتصادية معروفة ، وتعد القبلية من أبرز المشكلات التي تواجه الدول الإفريقية. إذ رغم الدور الإيجابي الذي لعبته القبلية في الماضي الإفريقي. فإنها أصبحت في الوقت الحالي عاملاً معوقاً أمام تحقيق الوحدة القومية وبناء الدولة الحديثة في إفريقيا

ومن العوامل التي أحدثت تأثيراً كبيراً في تعدد اللغات والقبلية في إفريقيا هي عوامل اللجوء والنزوح . وتعتبر إفريقيا أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، حيث تضم النسبة الأكبر من اللاجئين في العالم فعلى سبيل المثال في العام ١٩٩٤م أدت الحرب الأهلية في رواندا أو المذابح التي تعرض

لها (التوتسي) إلى هروب أعداد ضخمة تراوحت بين ٢-٣ مليون لاجئ . وفي الكونغو الديمقراطية والتي ساد فيها نزاع تدخلت فيه سبع جيوش من الدول المحيطة اقتلعت حوالي (٢.٥) مليون لاجئ من وطنهم وأجبروا على الإقامة في معسكرات اللاجئين.

هنالك منطقة الوسط الإفريقي التي تعاني بشكل حاد من مشكلة اللجوء . وحركة اللاجئين في إفريقيا حركة مزدوجة . فبينما ينتقل بعض الأفراد إلى دول أخرى غير دولهم الأصلية ، وطلباً للأمن يعود آخريين إلى مواطنهم الأصلية. فقد عاد حوالي (١١٩) ألف لاجئ في منطقة الوسط الإفريقي إلى دولهم خلال عام ٢٠٠٣ م ، كما عاد خلال هذا العام إلى أنغولا حوالي ١٣٢ ألف لاجئ

وفي تعداد تقرير لأعداد اللاجئين منذ ٢٠١١-٢٠١٤ م انخفض عدد النازحين من (١١.١) إلى (٩.٧) مليون شخص. في عودة كثير من النازحين في كوت ديفوار وتشاد وأوغندا .

وأصدرت المفوضية الأممية العليا تقريراً بزيادة عدد النازحين في إفريقيا في العام الماضي. وفي ٢٠/٠٦/٢٠١٤ م قال أنطونيو غوتيريس رئيس المفوضية لدى عرض تقرير الصحافة أنه في نهاية ٢٠١٣ م كان هناك (٥١.٢) مليون نازح، أي بزيادة ستة ملايين عن عددهم في نهاية ٢٠١٢ م وقدره (٤٥.٢) مليوناً. كما حصلت حركات نزوح سكاني كبير في العام الماضي في إفريقيا جنوب الصحراء خصوصاً في إفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

من خلال حركة اللجوء والنزوح المشار إليها ، يقع أثرها الكبير على الهوية الموحدة للدول المتأثرة بهذه الظواهر ، وبالتالي تتشكل هويات جديدة تقوم بشكل

أساسي على طبيعة النازحين واللاجئين من حيث انتمائهم الوطني والعقدي والثقافي.

مثلاً دولة جنوب السودان الدولة الجديدة بها تنوع قبلي ولغوي فهي تضم (١١) من القبائل النيلية (الدينكا والنوير وغيرها) ، وقبائل نيلية حامية مثل الباريا واللاتوكا وغيرها، وقبائل سودانية مثل بانتوية الزاندي والفريتيت. أما التنوع اللغوي فنجد اللغة العربية على نطاق واسع (عربي جوبا) إضافة إلى اللغة الإنجليزية لغة التعليم الحكومية والحكومة والأعمال (إرث استعماري) ، بالإضافة إلى بعض اللغات الإفريقية الأخرى. أضف إلى هذا التنوع اللغوي والقبلي توجد عدد من الديانات، ففي إحصاء لمجلس الكنائس العالمي يقدر أن (٢%) من أهالي الجنوب وثيون، والبقية (١٨%) مسلمون، و(٨٠%) مسيحيون،

فدولة جنوب السودان معلوم أنها بجانب هذا التنوع كانت ترزخ تحت الحرب لفترة طويلة التي أجبرت الكثيرين من سكانها إلى النزوح واللجوء إلى بقاع أخرى داخلياً وخارجياً؛ الأمر الذي أثر بشكل كبير على التركيبة السكانية ، وعلى الثقافات الموجودة بشكل أثر على الهوية والمواطنة وإحساس الانتماء إلى قبيلة معينة أو غيره ، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على بنائية الدولة.

رابعاً : أثر العولمة على الدول الإفريقية :

العولمة مصطلح يعني جعل العالم عالماً واحداً، موجهاً توجيهاً واحداً في إطار حضارة واحدة .

ونسبةً للثورة الكبرى في مجال الاتصالات وتعدد وسائلها كان للعولمة تأثير واضح على الدول الإفريقية من دخول ثقافات جديدة غربية وعربية على المجتمعات الإفريقية الأمر الذي زاد مسألة فقدان الهوية والمواطنة وهشاشة الدولة التي تعاني

منها الدول الإفريقية؛ سوءاً ، حيث انعكس على بعضها بفقدان الدولة نفسها كما حدث للصومال ومؤخراً لإفريقيا الوسطى التي دخلت حرباً أهلية منذ عام ٢٠٠٤-٢٠٠٧م ، ونزاع ٢٠١٢-٢٠١٣م أدى إلى الإطاحة بالنظام نتيجة للثورة والفضى الناتجة عن ذلك ، واختفى الحكم في جمهورية إفريقيا الوسطى، واستقال كل من الرئيس ورئيس الوزراء في يناير كانون الثاني عام ٢٠١٤م وحدثت مجازر من المسيحيين ضد المسلمين بعد وصولهم للسلطة .

ومن ناحية الاقتصاد أو العولمة الاقتصادية نجد تأثير الدول الإفريقية تأثيراً سلبياً حيث انهارت الصناعات القليلة التي كانت قائمة ، وانخفضت قيمة صادرات أولية، وزادت بشكل وضوح قيمة وارداته ، بمعنى أشمل أصبح الاقتصاد الإفريقي متأخراً عن الاقتصاد العالمي ، وقائماً على الاستهلاك. من تحليل البيانات نلاحظ أن صادرات القارة الإفريقية انخفضت من (٤.١%) في عام ١٩٨٠م من جملة التجارة الصادرة في العالم إلى نحو (١.٦%) في عام ٢٠٠٥م ، كما انخفض نصيب القارة الإفريقية من حجم الواردات العالمية من (٣.٢%) إلى (١.٣%) في الفترة نفسها ، وكذلك انخفض نصيب القارة الإفريقية من التجارة الدولية خلال الفترة نفسها من (٨%) إلى (٤.٤%)؛ الأمر الذي يؤكد اتجاه الدول الإفريقية إلى ثقافة الاستهلاك بدلاً من اعتماد الإنتاج.

من خلال الدراسة يتضح أن قياس قضايا مثل الهوية والمواطنة والدولة ليس بالأمر السهل. خاصة عندما تطبق على الدول الإفريقية التي ورثت من الاستعمار دولة هشة مفككة تعاني ويلات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعية وفقدان الهوية

الوطنية خاصة مع التعددية اللغوية (الريفية والعرقية) التي بدلاً من أن تكون عنصر إثراء ثقافي وحضاري، أصبحت نغمة على هذه الدول بل سبباً في دخول الكثير من الحروب التي خلقت مشاكل النزوح واللجوء التي بدورها زادت الأمر تعقيداً. وأصبحت معظم الدول الإفريقية في سبيل البحث عن هويتها تتشبه بنماذج غربية وثقافات دخيلة شوهدت ملامحها بشكل لم تعد ملامحها الحقيقية واضحة من خلاله، وهذا التغيير هو ما يعرف بالعولمة ، فبدلاً من أن تستفيد الدول الإفريقية من النواحي الإيجابية للعولمة من خلال خلق نموذج اقتصادي، ثقافي، وسياسي أفروعربي يستوعب التنوع العرقي واللغوي والديني في بوتقة واحدة تعبر عن هوية أفروعربية ليست هويات فرعية (صحيفة المدينة) عندها ستعمل للدول الإفريقية للنهوض الثقافي، والسياسي، والاقتصادي بدولهم الإفريقية، وخلق هويات قومية وأسس متينة لبناء الدولة الجديدة في إفريقيا بمعطيات إفريقية بحتة. هذا فضلاً عن قلة الكتابات الإحصائية في هذه المحاور.

لم تشهد القارة الإفريقية استقراراً على عنصري الهوية والمواطنة طيلة الفترة المشار إليها، كما أن بعض الدول الإفريقية ما زالت تتأرجح بين الانتماء العربي والإفريقي.

٦- المشروعات:

تعتبر المشروعات من أهم المطالبات التي يجب أن تحسمها الأنظمة السياسية وتتولى بها الحكومات ، والمشروعات تعني المبررات المقنعة التي تجعل أحداً أو فئة من الناس تتحكم في إدارة شؤون الآخرين. هل هي الحق الإلهي ؟ أم الذكاء والقدرات العقلية، أم القدرات العسكرية والقوة

وتعاني أغلب الأنظمة الإفريقية مشروعية الحكم المقنعة ، فالمعتقدات الإفريقية التقليدية تعظم أرواح السلف وتحكم كبار السن إلا أن هذا المعيار اهتز كثيرا بعد مزاحمة الأديان السماوية للمعتقدات الأرواحية. فالأرواحيون الآن بإفريقيا لا يتجاوزون العشرين بالمائة ، وهم أقل من ذلك وسط الصفوة المتعلمة ؛ الأمر الذي يتسبب في تناقضات هائلة ونزاعات خاصة بالبلدان التي كثر بها نسبة أرواحيين كبيرة مثل الكنغو وزائير ودول وسط إفريقيا .

ومن ناحية أخرى لم تعد القبيلة الكبيرة العدد هي مناط الحكم ، فقد تدخلت عوامل عديدة للتقليل من سطوة القبيلة أهمها التعليم الغربي الحديث والتجيش الانتقائي والثروة ، فمثلا نجد قبائل كبيرة في إفريقيا لا تملك مفاتيح الحكم مثل الأرومو في إثيوبيا، الهوسا في نيجيريا ، حيث تقع الهوسا مثلا بين الاستتارة الفولانية والسطوة اليورباوية، وفي شرق إفريقيا استطاعت قبائل الساحل أن تملك المال بالتجارة الخارجية والتمازج مع الشعوب المستنيرة.

وعندما جاء الاستعمار الغربي إلي إفريقيا جعل من المكون الثقافي الغربي مدخلا للخدمة المدنية (اللغة والدين والتعليم المدني)، ومن ثم أصبحت المشروعية في السيادة لمن يتحدث لغة أوربية ويدين بالمسيحية ونال حظا من التعليم المدني.

ويعد ذهاب الاستعمار الأوربي وبروز العهد الوطني أصبحت مكونات المشروعية الثلاث في صراع لا يقارب بينه جامع ، فكلما انتشر التعليم الغربي قويت شوكة الصفوة المستغربة ومالت الدولة نحو التمثيل النيابي ونشأت الأحزاب والاحتكام للأغلبية المصنوعة . وكل ما ابتعد الناس عن

واستخدام الجيش ؟ أم هي المرغوبة الاجتماعية والشعبية العالية ورغبة الناخبين ؟. وقد أقام الكاتب العربي الجاحظ مناظرة طريفة بين صاحب السيف (العسكر) وصاحب القلم (المفكرين) تحشد حجج كل فريق في أحقية كل منهم في الحكم ، وقد برزت قبل ذلك نظرية الديكتاتور المستبد المستنير ، وفي زمان الناس هذا يتحدث الناس عن الأنظمة الشمولية والأنظمة الديمقراطية ، كما برزت الإثنيات والجهويات والقبائل الكبيرة تطرح نفسها في إفريقيا والعالم العربي ، كصاحبة مشروعية في حكم الناس.

ويظل المجتمع غير مستقر سياسيا إذا لم يتوصل لعقد اجتماعي يحدد من هو صاحب المشروعية السياسية وكيفية إثبات مشروعيته ، وإلا لا بد له من استخدام أساليب العنف والقمع في إخراص صوت شعبه مستخدما رجال الأمن المحاربين في كل مهمة في التعليم والصحة والشؤون الخارجية مما ينتهي به الأمر لتجيش الشعب . وقد كانت هذه هي حالة الأنظمة الإفريقية التي ثارت عليها شعوبها ، لقد جاءت أغلب الأنظمة الإفريقية ومن ثم الحكام الإفريقيين إلى سدة الحكم بمنطق القوة لا بقوة المنطق، وقد اكتسبت بعضها المشروعية بالقدرة على الانجاز وتغيير وجه الحياة في بلدانها إلى الأفضل في السنوات الأولى من حكمها إلا أنه بعد

العشر سنوات الأولى ظلت هذه الحكومات عاجزة عن تقديم منتجات جديدة عندما انشغلت بتثبيت أركان حكمها وبالهاجس الأمني الداخلي والخارجي، وأهملت التنمية وتحجرت في المنجزات الأولى وبعد إن جاء دور الشعوب للمشاركة في اختيار الحاكم فوجيء بتزوير الانتخابات لإثبات مشروعيتها أو زيفت إرادة الشعوب على نحو ما.

عهدهم بالاستعمار كلما قل الإيمان بالديمقراطية الغربية.

وبالنظر إلى نسبة المؤمنين بمشروعية الأحزاب والأغلبية الديمقراطية عشية الاستقلال في العقد السادس من القرن العشرين ، وفي العقد الثاني من الألفية الثالثة يلاحظ منحنى منخفض الوسط مرتفع الأطراف يتداول الحكم فيه الجيش والمجتمع المدني والمجتمع الأهلي.

جدول رقم (١-١)

نسب المشروعات بالمجتمع الإفريقي

٢٠١٤	٢٠٠٠	١٩٨٠
٢٠٠٠	١٩٨٠	١٩٦٠
المجتمع المدني ٢٠%	المجتمع المدني ٢٥%	المجتمع المدني ٥٠%
الجيش ٤٠%	الجيش ٤٥%	الجيش ٢٥%
المجتمع الأهلي ٤٠%	المجتمع الأهلي ٣٠%	المجتمع الأهلي ٢٥%

٧- سيادة حكم القانون والفصل بين السلطات

تتبع أهمية سيادة حكم القانون كإحدى مشروطيات الحكم الرشيد من موقع السلطة القضائية كواحدة من السلطات الثلاث: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. فالقضاء غير المستقل يعني الفوضى، ويعني فشل الدولة مباشرة . وفصل السلطات يعني أن يصبح رئيس البرلمان ، ورئيس الوزراء، ورئيس القضاء في مرتبة واحدة لا يعلو واحد على الآخر إلا في مجال اختصاصه ، ورئيس البرلمان يمكنه استجواب رئيس الوزراء ، ورئيس القضاء يمكنه محاكمة رئيس الوزراء ، ورئيس القضاء ترشحه السلطة القضائية ويعينه الرئيس

العام رمز الدولة ، ورئيس الوزراء يرشحه البرلمان ويعينه رئيس الدولة أو الملك .

والقانون في الدولة الراشدة يسري على الجميع، ولكل حق التقاضي والدفاع، والرفيع وضع حتى يأخذ منه الحق ، "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها "ودولة بهذه المواصفات لا شك دولة راشدة ، والقراءة المتعجلة في سجل سيادة حكم القانون ، تشير إلى أن القانون غائب بنسبة ما ، ففي بعض البلدان الإفريقية القانون بيد العسكر ، ويشكو الناس كثيرا من تجاوزات الشرطة في مراكز التحقيق ، أما في بعضها الآخر ، فإن القانون يتلخص في العبارة " الله غالب " . وتذكر بعض الدراسات بالإضافة إلى الأشخاص المقابليين أن ذم القضاة في بلدانهم قد تم شراؤها ، أما العسكر حماة القانون، فإن الرشوة وحق" القات " أصبحتا من وسائل الكسب السريع . وعندما يغيب القانون والحق في التقاضي فإن الناس لا يحسون بالأمان. وكثيرا ما يذكر الثوار بإفريقيا بأنهم ثاروا عندما رأوا حرمة القضاء تنتهك وتشتري ذم القضاء ويتحول القانون عصا في يد الأقوياء .

وبالطبع فإن التشريعات القانونية في كثير من البلدان الإفريقية تعاني من الانحياز لفئة دون أخرى وعدم الثبات والديمومة . وقد انتقلت عدوى عدم احترام القانون للخدمة المدنية نفسها ولم تعد الحقوق التي تحميها القوانين إلا منحا تعطى أحيانا وتحجب أخرى. فمثلا تأكيد الحجز على طائرة ركاب في بعض البلدان لا يضمن لك كرسيها بها إنما يضمنه لك الجري وسرعة العدو .

بل إن في بلدان إفريقية كثيرة يستخدم القانون اعتسافا لخدمة الأقوى وبكل تأكيد فإن سيادة حكم القانون في بلدان إفريقية كثيرة في تراجع بنسب

عالية، ويتم التحايل عليه من قبل الشعب نفسه وفي بلدان إفريقية قليلة يوجد تمسك بالقانون وتقل الوساطات وتساوى الناس في الحقوق والواجبات وهذا هو الشأن في البلدان الإفريقية ذات الاقتصادات القوية والنامية .

ولا شك أن هناك شعوراً بتنامي بكافة الدول الإفريقية بأهمية سيادة حكم القانون وهذا الأمر ملموس بجنوب إفريقيا، وكينيا ، وإثيوبيا ، وغانا، وساحل العاج، وجزر القمر وغامبيا ومدغشقر .

٨- تغلغل الساسة:

والتغلغل يعني ارتباط الحكام بالمواطنين ، وتغلغلهم في المجتمعات المحلية ومعرفة احتياجاتهم والتعاطف معها . وقد برز هذا المصطلح في دول العالم الثالث بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية، حيث عمل المستعمرون على استخلاف أبناء البلدان الذين نشأوا في أوروبا في معاهد خاصة وأشربوا الحضارة الغربية؛ الأمر الذي كشف عن عدم قبول المجتمعات المحلية في الدول التي خضعت للاستعمار لهؤلاء القادة . فالتغلغل يعني معرفة الحكام بأحوال المواطنين وقدراتهم ، واتجاهاتهم النفسية ، ومفاتيح شخصياتهم ، وكيف يمكن رسم الرؤية والرسالة لهم وقيادتهم نحو الانجاز والعمل واستخراج موارد البيئة الطبيعية حولهم . فلا بد أن ينبغ القائد من بين الناس ليكون على دراية بهم وبما يحيط بهم ، فمن شروط السياسي المناسب التغلغل في المجتمع ، ومعرفة احتياجاته والتعبير عنها ، والسعي لتذليل الصعوبات التي تواجههم، وقد كانت الأحزاب السياسية التقليدية في إفريقيا والعالم العربي ترشح في الدوائر الجغرافية سياسيين من العاصمة ليست لهم علاقة بالدوائر الريفية، فلا يرى المواطنين النواب إلا في موسم الانتخابات،

وتظل الأرياف غير ممثلة تمثيلاً حقيقياً ولا في أجهزة الحكم. وقد اتضح أن العديد من رؤساء الأنظمة الإفريقية التي ثارت عليها الشعوب، انقطعت الصلة بينهم وبين شعوبهم منذ سنوات، يعيشون في أبراجهم العاجية، يأتيهم طعامهم الخاص مما وراء البحار، ويعالجون في مستشفيات خاصة فيما وراء البحار، فلم يعد الشعب يحس بأن هذا القائد ينتمي إليه، أو قد اكتسب مشروعية بقائه في السلطة من اهتمامه ومعرفته بظروفه ولم يأت بتفويض منه، إذ يستمدون قوتهم من ما وراء البحار. أن بعض الشخصيات المتنفذة في هذه الأنظمة لديها روابط دم مع أعداء الشعب، وكثيرا ما سمعنا بأن والدة فلان يهودية، وخالة فلان أوربية.

وتعاني إفريقيا من عدم تغلغل الرؤساء والوزراء وكبار المسؤولين في المجتمعات المحلية . ففي كثير من الأحيان يستفاد من الخبرات الإفريقية المغتربة في أوروبا وأمريكا للعمل في المناصب السياسية والإدارية. وبالطبع يكون هؤلاء المغتربون على علم نظري بالكيفية التي يمكن تسير بها الأمور، ولكنهم خالو الوفاض من الظروف والثقافات المحلية ؛ الأمر الذي يحدث قطيعة مع الواقع المحلي. وتشير بعض الدراسات إلى أنه في ظل الاستقرار السياسي النسبي انخفضت أعداد المسؤولين المغتربين وجدانيا بينما زادت حدة الجهويات والمخاصصة الجهوية في إفريقيا .

٩- التداول الدوري للسلطة :

الدورية تعني التداول السلمي للسلطة على مستوى الرئاسة العامة، وتعني أيضا التداولية للسلطات الرئيسية في الحكومات أو الأحزاب السياسية . وأن بتعاقب على المناصب التي تملك النفوذ والقوة أناس متعددون، حتى لا يؤدي تقادم

تحكم فرد أو مجموعة في منصب إلي إحساسه بملكيته للبلد أو إحساس الآخرين بذلك .

وتنص الدساتير الرائدة، واللوائح المنظمة للأعمال السياسية في جميع مستوياتها، ابتداء مما هو صادر عن تعاقب اجتماعي، أو لوائح مفسرة للقانون على عدم بقاء رئيس أو أمين عام للحكومة في منصبه أكثر من دورتين. وهذه القاعدة الأخذ بها احترام في الإدارة السياسية، والتحايل عليها بسبب إخلاص شخص ما، وتجرده، هزيمة لكثير من مبادئ المشاركة ، والتداول السلمي للسلطة.

والتعاقبية تعني تداول القيادة في الدولة أو الحزب، بأن تكون الرئاسة فيها تعاقبية وكذلك كل الوزارات، أمناء أمانات المكاتب التنفيذية في الحزب ، وأن تتغير اللجان كل بضع سنوات، وفي أكثر الأحيان في غضون عشر سنوات. وبالطبع فإن ذلك يتقرر على حسب دستور ولائحة الدولة، أو الحزب ، حتى لا يكون هنالك احتكار لأشخاص بعينهم لمفاتيح العمل السياسي.

فمن الطبيعي أن لا يتهافت الناس على مسؤوليات العمل السياسي إلا إذا كانوا ذوي رؤية يودون تطبيقها، وفي هذه الحالة لا يمنحون أكثر من دورتين. وقد دلت التجربة إنها تستنفد كل ما هو جديد لديهم، وما يفعلونه بعد ذلك تكرر لما مضى وبحماس أقل. أما إذا كانوا من ذوي الأغراض الضيقة وحب الزعامة، أو الاستفادة الشخصية فيجب أن يبعدوا من المؤسسات العامة حتى لا يفسدوها، فالأصل في المسؤولية تبرع بالزمن والجهد، ويجب أن لا ننقل على أحد، فإذا كانوا قادة حقيقيين ممن يتحلون بالنزاهة فسيظهر ذلك جلياً من خلال تمللهم من ثقل المسؤولية ، ورغبتهم في التفرغ لشأنهم الخاص ولحسب قوت عيالهم من غير

المال العام فالسياسة في الوطن العربي أصبحت مهنة من لا مهنة له، ومن لا مهنة له هو بغير شك غير مفيد للعمل العام . فإذا رأينا الرجل يتمسك بالمنصب العام ، يجب علينا نصيحته ، وأن نطلب منه أن يشفق علي نفسه من (الأمانة) لأن مثل هذه المناصب أمانة ، (وهي يوم القيامة خذي وندامة) .

لقد عرف عن بعض الأشخاص الإخلاص والتفاني والإيمان العميق برسالة الدولة أو رسالة الحزب، والإشفاق عليها أحياناً، وهؤلاء يعملون من تلقاء أنفسهم علي تعميق نقل إحساسهم للأجيال المقبلة وينذرون أنفسهم لتدريب من يأسون فيهم إخلاصاً، وبدلاً من أن يكون بالبلد مخلص واحد، يكون لديها مخلصون كثر. فالناظر للدول المتقدمة والمتحكمة في أقدار الشعوب العربية يجد أن لهم خمسة رؤساء سابقين على قيد الحياة، أما في الوطن العربي فإن الكثير من الدول لا يوجد بها رئيس حي غير الذي يحكم الآن ، ولا وزير من الأحياء غير المستورزين الآن فالولاية عندنا مدى الحياة.

إن المخلصين الحقيقيين يخشون على رسالتهم من الانقطاع والتدريب للخليفة يجعل منه ابن صالح انتفع بعلم أبيه أو معلمه .

والدورية تجديد لنشاط الحكومة أو الحزب، والدورية تساعد علي الابتكار والمزيد من العمل المتواصل، فإن كان العمل مكرساً في أيدي قلة معينة فذلك لا يعطي الفرصة لأفكار ورؤى جديدة، وربما يكون هنالك كوادرات ذات كفاية عالية مغيبون، وتكليفهم بهذا العمل دفع جديد بأفكار جديدة، وإضافة ربما كانت متميزة ، لذلك لا بد من تجديد قيادات أو كوادرات العمل السياسي . ويجب أن ندرك أن تغيير القيادات يكون للصالح والطالح ونرى أن

سيدنا عمر بن الخطاب قد غير سيدنا خالد بن الوليد بفائد آخر حتى يعدد قادة جيش الإسلام، وحتى يتمكن خالد بن من تدريب من يخلفه، وحتى لا يفتتن به الناس فتضعف همهم. ولو كان في طول الولاية خير لولى الله أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً مائة عام وتمد في أعمارهم، إذا فقصر الولاية العامة فيه خير والله الأعلم بما فيه الخير وما فيه الشر.

١٠- الهوية :

والهوية تعني إحساس مواطني البلد الواحد بالانتماء له، وحبه، والاستعداد للبذل من أجل بقية مواطنيه، والدفاع عنه، والاعتزاز به، وبالطبع لا تتحقق هذه المشاعر إلا إذا وجدت بعض الروابط بين المواطنين لأحداث الانسجام بينهم والشعور بأنهم شعب واحد وأمة واحدة، يجمعهم بلد واحد ويشتركون في الأهداف والمصير.

لقد دلت التجربة أن الإحساس بالانتماء يتولد عن الثقافة المشتركة، واللسان المشترك والمعتقدات المشتركة، والدماء المشتركة، لذلك عندما توصلت أوروبا في القرن السابع عشر لابتداع الدولة القومية قسمت نفسها لبلدان مختلفة باختلاف اللغة والعرق والدين فالأشخاص المتحدثون للغة الفرنسية وينحدرون من قبائل الفندال ويدينون بالكاثوليكية اختاروا العيش معاً وأطلقوا علي دولتهم فرنسا، والأشخاص المنحدرين من العناصر الجيرمانية ويتحدثون اللغة الألمانية ويدينون بالمذهب الانجيلي أطلقوا على دولتهم ألمانيا، أما الذين ينحدرون من الأعراق الأنجلوسكسونية ويدينون بالمذهب البروتستانتي ويتحدثون اللغة الإنجليزية، فقد أطلقوا على دولتهم بريطانيا وهكذا بقية شعوب أوروبا، اختارت بكامل إرادتها انتماءاتها وأقاليمها

الجغرافية، وتوطنوا على العيش معاً، ولم يكن اتساع الرقعة الجغرافية التي يحتلونها تعني عندهم شيئاً، بل اختاروا ما يكفيهم بالتناسب مع عدد السكان، ونمواً ولاءً لهذه الأرض ولتلك اللغة والعرق وذلك الدين، فأصبحوا يدرسون أبناءهم تاريخهم، ويتفخرون به وينقلون للأجيال لغتهم ودينهم وإحساسهم بالاعتزاز والفخر، وهذا هو أصل الوطنية والانتماء والهوية. وعلى هذا النحو أصبح لزاماً على الدولة القومية التعبير عن هوية مواطنيها، وكما أصبح لزاماً على المواطنين الالتزام بالولاء لهذه الدولة.

تعاني شعوب العالم العربي المعاصر أزمة الانتماء والهوية، وإلي ذلك أشار الدكتور (هاني الجزار) في مؤلفه القيم: الشباب وأزمة الهوية رؤية نفسية اجتماعية، في سياق الحديث عن ملامح وعوامل خلل البنية الثقافية والأيدولوجية في مصر قائلًا: وهنا نشير إلى عامل جد مهم يتعلق بإشكالية الانتماء وهوية مصر، حيث يؤكد الساسة أن هوية مصر وتوجهاتها الكبرى لا تزال تفرض نفسها على بساط الجدل، ولقد عرف تاريخ مصر الحديث ظاهرة الحوار حول هويتها السياسية والثقافية، وأي أسس ينبغي اعتمادها في تأكيد تلك الهوية، هل اللغة أم الثقافة أم الانتماء الديني، لا زلنا نعاني تعددية الانتماء، عرب نحن أم مسلمون أم أفارقة أم اشتراكيون أم رأسماليون، أم نحن مزيجاً من هذا وذاك؟ (الجزار ٢٠٠٩: ٤٢)، ويقتبس الكاتب نفسه عن (أحمد خليفة ١٩٧٥: ٥) قوله " نجد بين أيدينا كمّاً من العناصر الأيدولوجية، التي تفتقد إلى تماسك عضوي يضمها، حتى تصبح قادرة على ضبط المسيرة من خلال تحديد الأهداف التي يجب أن تشكل موضع الاهتمام على المستوى الفردي

والاجتماعي:، وبضيف مقولة زكي نجيب محمود بأن هذه الميليشيات الإيديولوجية تضع الشباب الذي تكافقت الظروف على تغييب عقله ووعيه السياسي وإقصائه عن المشاركة تضعه في مأزق حرج ، في إطار سعيه لتحقيق هويته الخاصة (الجزائر ٢٠٠٩: ٤٢).

لقد ضاق الشباب العربي زرعاً بأزمة الهوية ليس في مصر فقط بل في تونس وليبيا ، وسوريا ، والبحرين، واليمن وبقية البلدان فخرجوا على الأنظمة السياسية الحاكمة في ثورات عارمة تتادي بإسقاطها.

- الرقابة العامة

تعتبر الرقابة على المال العام من مطلوبات الحكم الرشيد، وقديماً قيل: (المال السائب يعلم السرقة)، إلا أن الرقابة الراشدة لا تصوب أهدافها نحو حماية المال فقط، فهي تسعى لحماية الزمن من الهدر ونوعية الخدمة من رداءة الجودة ، لا سيما أننا في عالم ارتفعت فيه القدرة التنافسية حتى على عقول الشعوب وانتماءاتهم النفسية ، لذلك فإن الأنظمة التي لا تراقب أداء أجهزتها تضع شعوبها نهياً للاستقطاب وضعف الولاء.

والرقابة مهمة إدارية، ولا توجد إدارة حكومية محترفة لا تهتم بها. والرقابية هي رقابة العمل، وأداء العاملين داخل الجهاز الحكومي طبقاً للإجراءات والعمليات الجارية، ومقارنة نتائج الأعمال مع مستويات ومعدلات الأداء المطلوب، لضمان سيره علي الوجه الأحسن وتصحيح الانحرافات، بل والعمل على منع الانحرافات قبل وقوعها. والرقابة تعني أن تُبنى مؤسسات الدولة على نسق يسمح بالمراقبة القبيلية ، وأثناء العمليات وبعدها، فلا بد أن يكون للجهاز الحكومي مجلس

أدارة ، يقوم علي سلامة الأداء ، لا فساد مالي به، ولا أخلاقي، ولا بد أن تكون هنالك مراقبة داخلية من داخل الأجهزة الموجهة للمؤسسة ، تراقب سير العمل فيها، وكيفية تنفيذ برامجها وخططها الموضوعية، وما هي الفئات المستهدفة من قبل المؤسسة، وكذلك مراجعة البرامج المنفذة مع أهداف هذه المؤسسة أو الحزب ومعرفة مدى نجاح هذه البرامج.

وتصوب المراقبة الداخلية نحو أجهزة الدولة أو الحزب حتى لا يحدث خلل أو اختراق في الأهداف، أو توظيف موارد لحساب عمل فرد على حساب الجميع، أو لنشر أهداف غير الأهداف التي تتادي بها المؤسسات، والمراقبة مبدأ مهم حتى لا يتم الانشغال بقضايا أخرى على حساب القضايا الأساسية التي قام من أجلها الجسم الحكومي ، وتم إثباته في النظام الأساسي . فمثلاً إذا كانت هنالك مؤسسة حكومية تعمل في مجال كفالة الأيتام هدفها الأساسي هو تقديم المساعدات للأيتام ، من تعليم وصحة وتوفير الملابس وكل ما يحتاجه اليتيم في حياته ، حتى ينمو إنساناً كاملاً فينحرف المال لنشاط آخر ، فيحرم الأيتام من العون في ظل أن لهم مؤسسة تعتني بهم، ولكنها لا تلتزم برسالتها، والرقابة الخارجية أيضاً مهمة، وذلك لمراجعة الموازنات وعدم الانحراف عن بنود الصرف المعلنة. وهذا يلزم المؤسسات الحكومية بالسير وفق أهدافها التي جاءت من أجلها دون تغيير أو انحراف. فالمخططون للمجتمع ينظرون للمجتمع ككل، ويوجهون الأجهزة للمجالات التي ليس بها نشاط.

وبالطبع أن معكوس مفهوم الرقابة هو استئثار الفساد والمحسوبية والانحراف إلى الظلم والغبن والثورة. وقد شكل الفساد المالي والإداري سببا

أساسيا في ثورات الشعوب العربية حيث فاحت رائحة الفساد والرشوة والمحسوبية ، فأكبر ضابط للشرطة في بعض البلدان العربية يمكن شراء صمته ببضع جنيهات فلماذا لا تثور هذه الشعوب؟! وإن حق القات أصبح في بعض البلدان مشروعاً؟!!

١٢- المحاسبية :

وهي الرقابة البعدية التي تعمل على رقابة المؤسسات الحكومية من الخارج، وهي المراجع العام الذي يراجع الأداء الحكومي ويطباق البرامج على أرض الواقع، فلا بد أن تكون هنالك جهة لمحاسبة تلك الأجهزة الحكومية .

تتم هذه المحاسبة دوريا ، وكلما كان مدى الدورة المحاسبية قصيراً لا يتجاوز العام، كانت المحاسبية أكثر فعالية، وفي الغالب تتم المحاسبة للأجهزة التنفيذية من خلال التقارير أو الأعمال التي قاموا بها، ومعرفة مدى النجاح الذي حققته تلك الأجهزة في خلال عملها، وكذلك معرفة أوجه القصور حتى تتم معالجة ذلك من خلال الأعمام القادمة ، وهذا يعني أن تكون هنالك أحزاب أو مجموعات منظمة تأخذ على عاتقها مهمة المحاسبة، وتطرح نفسها بديلاً أكثر فعالية من المجموعة التي هي قائمة علي رأس العمل.

وتعتمد فعالية المحاسبة في كثير من الدول علي حسب استمرار الدورة الرئاسية للحكام في ظل البرلمانات غير الفاعلة أو الصورية، أما في حالة البرلمانات الفعالة فإنها تشكل محاسبة فاعلة للأداء الحكومي باستجواب الوزراء، ويتم من خلالها طرح الميزانيات وكيف صرفت وأهداف صرفها والجرد المالي بكل أنواعه.

ويتم تقييم سير العمل في المؤسسات كل ما وضعته في الخطة، وكل ما حققت من نجاح في

تلك الفترة ما يتناسب مع طولها . فعلى الرغم من أن كلمة محاسبة تتضمن في اللغة العربية قدراً من التجريم الأخلاقي ، ولكنها في الأصل مصوبة نحو مقدار الفعالية مقاساً بالزمن، لأن جودة الإدارة تعني أكبر قدر من الإنجاز في أقل وقت، وبأقل جهد ومال.

وإذا كان هنالك تقصير من قبل المجموعة القائمة على عمل ، فعلى الشعب ونوابه البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا التقصير ، ومعرفة آثاره لتفاديها في دورات قادمة ، والمحاسبية هي مبدأ مهم في العمل العام، إذ أن أي عمل بدون محاسبية ينتهي إلى الفوضى وعدم الضبط ، وتكون هنالك كثير من الميزانيات المهجرة ، كما أن الزمن أثمن من المال، فالزمن الذي ينقضي دون أنجاز فهو مال مهدر. وتعني المحاسبة عدم الإفلات من العقاب ،وتقارن (رانيا حسين) في دراستها حول المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكافل الإفريقي عن المحاسبة في العالمين العربي والإفريقي قائلة:بات هناك اهتمام عالمي بالهياكل والمؤسسات، والذي يعزو نجاح أو فشل الاقتصاديات إلى الهياكل المؤسسية التي تعمل من خلالها هذه الاقتصاديات مع التركيز على الإطار القانوني ودور الحكومات في توفير الظروف المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي. وفي الواقع الحكومي ترجم ذلك بسرعة إلى ما يعرف بالحكم الجيد أو أجندة الحكم الجيد التي سعى المانحون الدوليون إلى فرضها كعناصر أساسية من المشروطيات السياسية(رانيا ٢٠٠: ٧٠)

لقد تناقلت وكالات الأخبار أن الرئيس الكيني قام بطرد ثلاثة وزراء وعشرة مديرين وجردهم من الحصانة وأودعوا السجون، في الوقت الذي لم نسمع

برئيس عربي واحد طرد وزيراً واحداً، وبالطبع إن مبدأ عدم الإفلات من العقاب يؤكد ثقة الشعب عامة والشباب خاصة في مصداقية الحكومات وموثوقيتها.

احترام الثقافات المحلية:

وهذا المبدأ يهدف للحفاظ على ثقافة المجتمعات وخصوصيتها، والدولة الراشدة هي التي توازن بين انسجام عناصر المجتمع وتنوعها، وتؤلف بين شرائح المجتمع بحذر وأن مبادئ المواطنة والإنسانية تدعو إلى عدم التفرقة بين الناس بانتماءاتهم الثقافية في تقديم العمل التنموي والمساعدات اللوجستية، وكذلك تعميم النفع على جميع أفراد المجتمع منه حتى لا تخلق أحقاداً بين أعضاء المجتمع الواحد، وهذا يدعو الحكومات إلى عدم التدخل في الأمور الثقافية والدينية لدى الأقليات بل تدعو إلى ضمان تلقي كافة أفراد المجتمع للعدول لغرض تنمية مقدرات الإنسان الذاتية حتى يعتمد على نفسه.

كما أن التغيير الفجائي في الثقافات مهما كان إلى الأفضل مضر، وقد ترفق الرسول صلى الله عليه وسلم وتدرج بالقرشيين في اعتناق كافة لوازم الإسلام. والتغيير لا يتم من الخارج، (لا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)، والله لا يرسل نبياً إلا بلسان قومه، لذا فإن محاولات فرض ثقافات بعينها على كل المجتمعات المكونة للدولة ربما ينتقل بها نقلة واسعة، ويؤدي لما لا تحمد عقباه. فعلى سبيل المثال بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان هنالك معسكران يتنافسان في كسب ولاء العالم أيديولوجياً. كان بالقارة الإفريقية سبعة عشر مكتباً للمعونة الأمريكية، وبعد أن أنهى الاتحاد السوفيتي سحب الولايات المتحدة دعمها، وأغلقت جميع هذه

المكاتب، فاستفحل الفقر والمرض، وحجبت سياسة الجزرة التي كانت سائدة فيما قبل البروستوريكا، وبرزت سياسة التلويح بالعصا، لا بل بالعقوبات الاقتصادية والحصار والتجويع، فما ننحي باللائمة عليه على المستوى العالمي، يجب أن لا نقوم به على المستوى القومي.

وهنا تبرز أهمية الحكومات الراشدة التي تؤمن بالتنوع الثقافي. فهي تعمل على قبول الآخر، والسماح بالتعبير الثقافي مع عدم استقلال الخلافات الثقافية لضرب المجتمعات بعضها ببعض، فالنظام المصري في التعامل مع الأقلية القبطية كان يفتقر إلى المحافظة على مبادئ الحكم الرشيد. والإداريون للملفات الأمنية أشخاص في الغالب لا حزب ولا ولاء لهم سواء الكفاية المرتكزة على الأهداف المعلنة، أو هكذا يجب أن يكونوا.

والحالة المصرية ليست هي الحالة الفريدة في العالم العربي، فالحوثيون والحراك الجنوبي باليمن، الأمازيقيون بالمغرب العربي والسنة في سوريا والشيعية بالبحرين كل هؤلاء قاموا بين المحتجين يبحثون عن هويتهم، وحقا لقد فشلت الأنظمة العربية في رعاية الثقافات الأخرى.

المؤسسية:

والمؤسسية تعني ما يطلق عليه البعض دولة المؤسسات، حيث تنظم الدولة نفسها في مرجعيات وظيفية تقوم على التخصصية والاستقرار والاستمرار، فهناك مجموعة وزارات سيادية وأخرى خدمية وثالثة تنموية إلى آخر المطاف، تختص كل وزارة بتنظيم ما يليها من الوظائف، في عدد من الأجسام المتخصصة، التي لا يتداخل اختصاصها مع اختصاص غيرها، وتكون ذات أهلية لاتخاذ القرار فيما يوكل لها من شؤون في دائرة

- صحيفة إلى صحيفتين، بالإضافة لارتفاع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
٣. تحسنت المشاركة السياسية بنشأة أحزاب سياسية جديدة ومشاركتها بالسلطة وسيادة ثقافة الحوار.
٤. على الرغم من ضعف الشفافية بالمجتمعات الإفريقية مقارنة ببيئة دول العالم إلا أنها أظهرت تحسناً طفيفاً على ما سبق .
٥. يلاحظ التقرير تحسناً في حقوق المواطنة في بعض الدول الإفريقية .
٦. أبرز التقرير ضعفاً في المشروعية بالمجتمعات الإفريقية عامة بينما تحسن الوضع في قليل من الأقطار.
٧. لا تزال القوانين العامة والديساتير تعاني الانتهاك، كما أن هنالك انتقائية في تطبيق القانون.
٨. تعاني آليات انتقال السلطة مخاطر في عدة أنحاء من إفريقيا بينما ساد التداول السلمي للسلطة وفق آليات الانتخاب أجزاء أخرى.
٩. توطن الإحساس بالهوية لدى عدد كبير من سكان إفريقيا خاصة بعد انفصال دول وليدة عن الدول الأم.
١٠. لا تزال القارة السمراء تعاني من تدني المحاسبية والمؤسسية واحترام الثقافات المحلية .

اختصاصها، وتنقسم هذه المؤسسات إلى دوائر داخلية يقوم عليها فنيون (تكنوقراط) مختصون، وذوو تأهيل علمي وحرفي عال يمكنهم من وضع رؤية أقسامهم ويساهمون في رؤية مؤسساتهم وأهدافها بحيث يصبحون مرجعيات في المهام التي توكل إليهم، ويحتكم إليهم فيها كل من يريد رأي أو خدمة وتؤلف جماع هذه المؤسسات الخدمة المدنية التي يجب أن تستغل عن الجهاز السياسي، بحيث لا يتدخل السياسيون في شئونهم لتقوم على الإنصاف في تقديم الخدمات والتوظيف وعلى العلم في اتخاذ القرار، وعلى النزاهة في تسيير دفة الأمور.

يقف دور السياسيين في الخدمة المدنية عند وضوح الرؤية والرسالة والأهداف والإستراتيجية بعيدة المدى، أما الخطة السنوية والميزانية التشغيلية فهي مهمة (التكنوقراط) وتعتبر هذه الحدود خطوطاً حمراء بين استقرار الخدمية وانهارها وانهايار الخدمة المدنية يعني فشل الدولة.

وختاماً يمكننا التقرير بأن القضايا السياسية بالقارة الإفريقية الآن (٢٠١٤م) أصبحت موضع اعتبار وتقدير وإن لم تدخل أغلبها في حيز التنفيذ.

وإجمالاً يمكن القول إن هناك تحسناً عاماً في المحاور المدروسة على النحو الآتي:

١. تناقصت نسبة الانقلابات العسكرية، فلم يشهد هذا العام سوى انقلاب واحد ببوركينا فاسو وهي الأعلى وتيرة وعدم استقرار سياسي ومعدل انقلابات بين الدول الإفريقية، كما شهد العام نهاية الاضطرابات السياسية في إفريقيا الوسطى.

٢. تحسن وضع الحريات العامة بإفريقيا خاصة حرية التعبير، حيث ارتفع عدد الصحف المعارضة من